

حسب الحکم حضور پرنور مطبع کنز المنافع المسمی بسلطان المطابع
مولانا المفتی محمد سعد الله ادام الله
باهتمام کپتان مقبول الدوله مرزا محمد مهدی علیخان بهادر قبول
در کلان کوٹھی بکارخانه شیخ نثار علی دوباره جلوه آرای طبع گردید



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال و مبدع النفس الكمال و معلق
الصور بالمواد و مؤلف النسب بين الاعداد و الابعاد و محرك
الافلاك لا من لمركز و اليه بل عليه و مكون الكائنات مع تغاير الامهات
له المجد و البقاء في البدء و الرجعى و منه الجود و العطاء في الاخرة و
الاولى و اسأله ان يصلي على اشرف من بعث من انبياء الله و ساس
بصنوف السياسة محمد و آله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس
البشرية عليهم الصلوة و السلام و الثناء و لهم الحمد الدائم
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير
بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما انطاقت القوانين الحكمية و الاصول

الدينية على ان اجل الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز
بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين
القواعد اليقينية اذ هي نفس ما اشتاق اليه النفوس الانسانية وتقشع به
العقول الهيولانية وبها يصير الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبل
العرفان غير محبوس في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فقصرت شطرا
من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها
وكنت شديد الاشتغال من سابق الاوان بتبيينها كثير التوجه من اوائل
الريعان الى تقنينها حتى ظهر لي بمساعي من تقدمني من علماء الاعصار
ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرقمت ما سنح به
قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الردود والاحكام وما جادت به فكرتي
الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام ارقاما منتشرة
في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
اهل الدوران ولما اكثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة
الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي

أردت أن أكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استفدته

من إشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من إيماضات الفلاسفة

وتلويحاتهم مضيفا إلى ذلك ما تحدست به وألهمت لها

تأييدا من الله وملكوته فشرعت فيه جاعلة للملتمس وقامعة لمقلدة مجهلة

في كشف المطالب المعاني جاهدا لتوضيح المقاصد للمباني حائدا عن طريقة المجادلين

الذين يجمدون على ظواهر الألفاظ ولا يرومون بواطن المعاني من استفتح

عقاله من ربقة الغفلات وشبه التقليدات يجد بالتعمق في

هذا الكتاب إلى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف أفكار تكاد

توجد في مطاوي الكتب للكبار ودقائق أسرار لا يشير إليها الحكماء في مصادر

والمسؤول ممن جبلت سريرته على العدالة والإنصاف والمأمول ممن

يجتنب الغريزة من الجور والاعتساف أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع

النقص والزلل بشريطة المهارة والنظر الفائق مع الإمعان والتفحص

اللائق ولنبتدئ قبل أن نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و

بيان أقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فأقول علم

أن الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات
لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود
فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي
تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث
وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية
والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب
الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية
وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم
الا ان الاول علم بشيء لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته
نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل
العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف
من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل
مقصودا والوسيلة في كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال
يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة
من المعارف الالهية والجلائل العقلية وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضاً فان ما به تستكمل القوة النظرية
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس
ولذلك يدوم لا الى بد واما بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها
بالكلية وهذا هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بجهة الكمالات
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل
صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكماً والحقني بالصالحين
المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطاباً لموسى على نبينا
وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة
الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركاً اينما كنت
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حياً وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم
فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية
وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات اينما وقع اشارة الى كمالها
في القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور
في العلم والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن المحسوسات
ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم بها الحكمة
النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم
التصوري والتصديقي بامور لا يتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو
مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم
به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل
القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية
مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور
غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط
المادة كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحساب
فيه فما يتم التفسير المشهور فالاجود ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه
نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلوح مادة
مخصوصة لاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات
فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية اما
ان تختص بشخص واحد او لا الاول هو الحكمة التي بها يكون للانسان
معيشة الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة وتسمى علم الاخلاق والتي
لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة بها الاجتماع فذلك الاجتماع
اما ان يكون بحسب المنزل او بحسب المدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني
حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق
بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة
والثاني علم النواميس فقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا فلا تناقض فيه لا حاجة

احد القسمين في الاخر عندهم ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في
غاية الجودة والطاقة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس
ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك
صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة ولخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية ثم المحقق
ادخل المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية ثم تبعه الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج منها العلم بتفاصيل الوجود من الامور العامة وما اجيب من ان
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها مشتقات دون
المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء فهذا الكتاب
مرتب على اصول ثلثة المنطق والطبعي والالهي تقديم الاول لكونه علما
آليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات ورب التعليم

التدريج من المحسوس الى المعقول ومن الاسهل الى الاصعب
الابعلة فقفاء بالمعالى وقيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها فى الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل
ورد ذلك بان كون الامور التى تبتنى عليها مسائل علم الهيئة
موهومة صرفة غير متحققة الوقوع فى نفس الامر غير مسلم سيما
الدوائر والخطوط والنقاط التى تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور
والاقطاب فكلام الشيخ الرئيس فى عدة مواضع من كتبه صريح
فى ان هذه الامور كما توجد فى الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها
معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة فى نفس
الامر وايضا يقتضى رفض العلم الذى يبتنى عليها مع
انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من
العلوم كالالهى والطبعى والخلقى على ما ذكره بطليموس فى صدر كتابه

كتاب المجسطي يحل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على دقائق صنعة باري السموات ولطائف حكمة خالق الارض
والجهل بهذا نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة وفي الشفاء وقد
تنازع فضلاء العقلاء في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر في الشرف
والفضل فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق
ان الحكم بالجزم بتفضيل احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل واحد
افضل من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي للجوهر والجوهر اشرف من العرض والعرضي الثاني ان القوى
الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية ولواحقها معلولة تابعة
للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر يعطي
اللمية والرياضي يعطي الانية ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان
الطبعي موضوعه واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب
والهندسة اكثرهما مبني على التوهمات والامر المحقق لذاته وجودي في نفسه اشرف
من الموهوم والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة وأصل

الفضائل للنفس هي العادة المباحثة وهي من المصلحة وفيها
اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والحاصل
بمعرفتها لا يستحق ان يطلع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه أخر منها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عنده
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
تشويش الغلط في البراهين العددية والهندسية بخلاف الطبيعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي من جهة
ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطة نهايته
واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المغشي بالاغشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهب الى

الى احصاء فضائل تلك العلوم وما فيه من العجائب لطال الكتاب

لادى ذلك الى تطويل ... ماذكره شيخ الاشراق من انه

كان في الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم

الرياضية واسند ذلك الى كلام الحكيم سقراط لما ان اشتغل بالعلوم

الرياضية في اخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي

فيها نجاته انا غير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف

الصناعات وهو الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي

بها فهذا لا يدل على فضيلة العلوم الرياضية مطلقا الا

عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة

لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة

ولا شك في فضيلة هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون

الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خسته بل هو

علم عقلي شريف والخيال فيه معاون شديد ولكون الخيال فيه معاونا

والمستولي على الصبيان هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه

ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقاً لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق من القسمين
الاخيرين من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق وبالهام الصواب

القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احدى اقسام الحكمة النظرية
موضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة
التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قوائم اقول ان معنى الجوهر الذي صيّروه جنساً ليس هو الموجود
بما هو موجود مسلوباً عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنساً
لكان فصله المقسم مقوماً لحقيقته ومقرراً لماهيته من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض
عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة
لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية
التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود
مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي
يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير ايضاً يلزم

بل هو من الموجود ام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة

ولكانت افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علواً

كبيراً ولا ايضاً الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنواناً للحقيقة

الجنسية حتى احتيج في عده صادقاً على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء

بالممكن كما في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئاً هو في

نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من انواع الجواهر

فان العلم هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر

جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء

الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة

بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية

هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في

الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء حصل

في العقل او في الاعيان والذي كان في العقل فقد بطل ان يكون حاله

في الاعيان ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه لا في موضوع بالمعنى

المذكور اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمقناطيس الذي في الكف

المشهور بالقاف وفي التهذيب

لا يقدح عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذبًا للحديد اذ الصادق

عليه في قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج

الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون

لذواتها لا لعلة كما هو شأن الذاتيات من انها لا تعلل واما كونها

موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في

موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لا يقتضيها حقائقها امكانا لا تكون

موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته

من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل

الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سلبي اليه جنسًا

والا لصار باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع جنسًا

للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء فقد ذكرنا فاعلم

ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان

الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق

عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض

باعتبار وجوده في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء وا

مفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن والتسيم فيها في

الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا

وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق حد

اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية

حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع

وغير مقتضية للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي

الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين

جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا

قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تنافي بهذا الاعتبار بينه

وبين الجوهر فلا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير

كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر فما تعود اليه فيكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان
فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي انه في العقل
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها عن موضوع
والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه
والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبعي اي الماهية
بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا بحسب
خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون
في موضوع والتمثيل بالمغناطيس مما يكون باعتبار
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحوي وجودها فاذا

فاذا وجد مقارناً لكف الانسان ما لم يجذب الحديد و وجد مقارناً
لجسمه حديداً فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات
الشفا بان فصول الجواهر يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها
وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شئ من بواقي
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا
ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج
قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر بالذات اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شئ من المقولات بالذات كما صرح
به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا للتوضيح ولكل شئ على ما يليق به

محصّل كلام المحصلين من المشائين هو الذى اذا قيس الى
الشئ لا يكون متقوما به اى من حيث ماهيته فالهيولى
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة
لاحتياجها فى تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمى وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان فى تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر
فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو يغنى عن قيد الامكان
اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديرى
ليحتمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل فى
الرياضيات قال الامام الرازى المراد من الامكان المعتبر فى تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادى لئلا يخرج ما يكون الابعاد
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما فى الافلاك المتحركة وما تكون
حاصلة لا على طريق الوجوب كما فى الاجسام المصمتة وقال
ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق
المتعين ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان الجسم لا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل الواجب فيه ان
من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات
الجسم وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحور وخط آخر وكذا جسمية المكعب
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن
ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان يفرض
فيه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي
المتقاطعة المفروضة في نحو الجسم لا الابعاد السطحية الا التي
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين مثلا قائمين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال يخرج مثلها بقيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا
جواب بمنع صدق التعريف على السطحين المذكورين بسند الخروج بقيد الجوهر
يكفي ان يؤخذ في التعريف بعد ما قد ذكر الابعاد المتقاطعة على
الوجه المذكور انما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

بالجهة والسطح الجوهري وانما اتى بها لتمام الحد واشعار بان المعتبر
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا للابعاد
كثيرة لا على هذا النحو الثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة فيجوز ان يكون للصورة مدخل في
قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية و
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا وجزءا من القابل
فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب
ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة
لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها
في الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حلول الابعاد في الخارج يتوقف على وجود
ها كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا
فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل
ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون
في الحد عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد المشترك
وفي حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان
المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور

اوالاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن القبول

او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا

القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبيعي في الفلكي

والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص

بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي

للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع

الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم

وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه

الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي

وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات ويلاحظ سماعها

في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال

الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام

او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان

والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة

وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقاً لجمهور

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما ياتى بابطال ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذى يقال له

الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى

ايماء الى ان المقصود فى هذا الفصل نفى تركب الجسم عنه لا

ابطاله فى نفسه كما هو فى الحواشى الفخرية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما

من العلم الاعلى التى ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذى

هو موضوع العلم الطبعى وجب ايرادها فى صدر هذا

الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة فمن جعلها

من الطبعى اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء فى قوة قبول الجسم انقسامات

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعاً منه او عرضاً ذاتياً له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدأ لفصل الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو يساوق قبول الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم
وما يتجوهر عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما
يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين

فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم ما به ينفذ عما به لا ينفذ وكلاهما على الاول يلزم ان لا يفيد التأليف حجما وايضا فلا يكون وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة فلا بد من ان تفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل لما مر الاول فقط

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان أريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امرا غير
مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شيء دون شيء والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه لان
جزاءه ايضا ممتدة فلا يكون بعض من المحل مختصا بمحلية احد الطرفين
وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمنع مكابرة
والثاني من الدليلين قوله لانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين
فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من
كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

فتعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك الباقي فعليك باستنباط الجميع
اي بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب الجزء حججا
قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف لانه اخذ منها حجتين
خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني شئ منهما على ابطال الدائرة والمثلث
وامثالهما ولا على حركة الاجزاء وشئ آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
للاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر ما
بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يقتضي
القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر جذرا ولا مركبا من مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم جذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان
لا يوجد لمثل تلك القاعدة في الواقع برهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تمهد هذا فنقول
اذا فرضنا ثلثة وكسراً مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب
الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة
في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه
الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد
كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر
البيان في مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبتني على امكان
وجود المثلث القائم الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه
بل يقولون ان البصر يخطي في امر الدائرة والمثلث
ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم ذلك لا ينكرون المربع القائم
الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقطره الى مثلثين قائمي الزاويتين فيلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة
اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفاً لما تبين في الاصول من ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناه
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين
لا يوجد لهما عاد مشترك اي مقدار يفنيهما باسقاطه عنهما مرة
بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انقسامها
والثالثة انا لو فرضنا خطاً مستقيماً كالوتر لزاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا حركنا طرفي الوتر من احد الجانبين
جزءاً واحداً فوجب ان يتحرك الطرف الآخر اقل من واحد اذ لو كان واحداً

احد الضلعين ستة وللآخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والزوال لعدم
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة وللآخر اثنين كان الوتر
اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار
والخامسة ان اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط
يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد لزم انقسام الجزء
الوسطاني والسادسة انه بين بالثانية من كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط
بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض
تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
وللآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الاول ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان من اراد بعض هذه الاشكال بحيث لا يفتقر الى بينة اقليدس
فهما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة
لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقها تخيل
خط مستقيم متناهي يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود

الى وضعه الاول فيحصل سطح محيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك في باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي ادير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض
حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على
الوجه الموصوف لما ذكرنا في الجوهر وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة
انما يبتني على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره
وما يعتمد عليه في العرف من الفرجار لا يثبت الا الدائرة العرفية
ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للعقلاء طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق توهمي مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس الا الاستدارة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شان ما لا زاوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحة ان يكون فيها اختلاف امتداد
عن المركز وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة
لا توجب اختلافا فان قيل ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث
ويتوهم في الكرة قال واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود دائرة
فانه اذا فرض الشكل الرحى مستديرا مضرسا كان موضع منه
انخفض من موضع حتى اذا اطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض
وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا
اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان
اقصر امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة الجزء
لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان
لا يتصل به يبقى فرجة قليلة فليدس في الفرجة هذا التدبير بعينه
واذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة القسا بلا نهاية
وهذا على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال

راى من ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب
من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فساواهما وهو صحيح بالحمار او الاقل فانقسم ومن جهة الحركات
كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفى
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر اى كلاهما فوق طرفى
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة
المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة
ذى الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو
فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذى يحاذينا وغير
الوجه الاخر الذى لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئى فى حالة
واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنار بها ذلك الوجه

دون الوجه الآخر ومنشأ خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان
الجسم ان لو تناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة
والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية
القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة
ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم التناهي بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما لم
يقسما واذا قسما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل
واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا
لا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام
من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة
كان مجموعهما غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا
الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فمدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى
بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لو يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صححناه واضعف الدلائل على ابطال الجزء
حيث حكم المصنف بضعفه ولكنه يحصل الترتيب باعتبار الكلية والجزئية مولانا عبد العزيز
ما يبتني على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي
ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان الملازمات
نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر
الفردة يكون الوسطاني قطر المحدد واحد جانبيه خط آب
والآخر جـ فاذا وصلنا بين نقطتي آ ء بخط آء لكان مارا بالمركز وعلى
المحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه مح ثم
نقل منها وجها اخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

الا انه لو فرضنا سطحا مؤتلفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع مثل
ماذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء و تماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الانقسامات حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على
ابطال مذهبه اولا بالنقض لوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا و الواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احادا متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم كنسبة
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام ابعادها متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي

الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد

النظم والتاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف

كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد

الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية

على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة

ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم الزاوية

الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة

وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة

الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد

فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان

مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى

اي المصدر لقوله الا ترى

بل ذلك مع تباعد الخطين المحيطين بها على نسبة ازدياده و

عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة هذه

وان كان مخالفا على النسبة الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض و

والثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا

يعني ما اشار اليه بقوله بل يجوز اه

تتجزى فقطع وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون

النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير

انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا

كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى

الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع

اي المقادير الجسمانية

وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام

اي الاعداد غير ذات وضع

عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية

في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه

لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في

حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية

كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموا هم

ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان

يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي

الاجزاء تجزئة الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

يكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستتم التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك وثانيهما يلزم هؤلاء سكون المتحرك البطئ في لحوق السريع اذا
تحرك لان السريع اذا قطع جزءا فالبطئ اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا لطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون
في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب
او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطئ يلزم ان يكون
زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك والسكون
بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركات
ولا اقل من ان يحسوا تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال

وقوله الا انقسامات الغير المتناهية شكوك منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار
ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته و
منها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا
فلا يقطع المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه المسافة
الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا
نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة
بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطأ
اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان
بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سنحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان
الحركة اصلاً فقد بروضحها انه اذا تدحرجت الكرة على
بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط
منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كان بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير
قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيهما كالنزاع في
اي لا المصادرة بعينها لتفاوت البين ١٢ علم
النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة من الا
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من
سند ... اسمها وخبرها معطوف على قوله فان الحركات ١٢
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان لما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون آن زوال الانطباق
فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي
النقاط ثم بل بعدما نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الكلام في منع تتالي
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراض منه
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه
السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح
ابينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي بالنقطة لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود الشقوق بعينها من راس والكل مح وكذا الفعل
تجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
المحقق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن
اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء
قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محققو
قبل ذكر غير الشهرستاني وامثالها من حيث ما يقام عليه البرهان من
ان المتجدد بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في وعاء
الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فيكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة
لها على اي وجه مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل لو جاز لابد ان
يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه

تا الفرد من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد
على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا
بالوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللا
باللاتناهي الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود
الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث
القطع والتناهي ومتماشية بتوقف الحلول لها على تحقق ماهية
الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانظره مفتشا كاستلزام حصول
شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من
المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم
مع انقضاء عما مضى وما سيأتي لعدمهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم
فاذا انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة
النقطة بحركة ما هي فيه كخطوط تتالي احياز غير منقسمة وانقضاء

عدم الآن في آن يليه تالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وما كون الحركة كالأول للحدوث وثانيها العدم
جدا وثاني آن هو المبدأ ولا في آن آخر بينهما زمان والاول يمكن
ما فرض مبدأ غير مبدأ وعلى التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فيكون كل منهما متساوية للاخرى
الاخرى منها اشكال الطفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس على طرف
قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس متحركا
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس متحركة فآنا فآنا في قدر
يحدث بحصص زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة دون
ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها ونوع آخر من الزاوية

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بلا ان تصير قائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت بعد عن القائمة
عليها بجعل آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة للخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها ولعكس ما قلنا اذا فرضنا
رجوع ذلك الى موضع التماس كما كان اولا فمن دون بلوغ تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى و
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله واوّل دنا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين

لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم

ومستدير فهي انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط

الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية

مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فانه اذا طبق الضلع المستقيم من

المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفتهما فاما ان يقع الاخر

بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا

تنطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة يختلف

حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين في استقامتهما معا

وكون احدهما مستقيما والاخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير

مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين المختلفين بالماهية

لا يقع في طريق الحركة في الاخر والمتزايد بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا

لا يساوي في شيء من المراتب مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذا المتزايد

في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسم ما

وبالعكس فكل فرد من جنس نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدء والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدء والمنتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يق بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز
على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين لهما
عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بان
احدهما من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس
بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو منه وهو
لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد او انقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم بدون ان يصير

مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة

الفرجار الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها

كانت اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حد والحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرنا

وان كان في الغاية عليه الجد تفاوت من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحدبها على

نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن

القدماء ومنهم ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة ولكن لا مطلق

الصمية توجد فيتصف بالمفاوتة تفاوتة صمية دون المساواة وسا

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق و
التجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية

فصل

في اثبات الهيولى اى جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا
منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري
فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى
ومسماها اى ما يقبل الاتصال والانفصال اللذين يطرءان في الجسم
على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل كيفيات النطفية
والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك فذلك الامر هو المسمى بالمادة
او الهيولى او السنخية على اختلاف العبارات ووجودها على حسب هذا
المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الابن
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا والنطفة باقية
نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا
او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان وحيوان فح
ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل في ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديداً بجميع اجزائه واما
ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية او الطينية
بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان
او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما
الكافة لان كل من زرع بذراً لينبت منه شيء او تزوج
ليكون له ولد يحكم على الزرع بانه من بذره ويفرق بين ولده
وغيره بانه من مائه وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه
بالحس فلما ظهر ان الصواب من حيث المفهوم المذكور ما وقع
فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا
او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين فقط وغير متناهية كما ذهب
اليه المتكلمون او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب
ذيمقراطيس او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من قدماء الحكماء
او امر ابسط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند
اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال
والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم
الذي هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من
جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات
الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط في الخارج او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسه
وفصله وعلى تقدير تركبه هل هو مركب من جوهر وعرض او من
جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن
سبقه وتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره
في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر
وابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال فاما ان لا ينعدم عن اصله حتى يكون باقيا او
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع

الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشيء
في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه بحيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول
الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
ويخل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة
مثلا اشارة الى الخط الذي هو طرفه واكتفى باتحاد

المقصاد الاشارة من غير حاجة الى السريان فانه يلزم على هذا ان يكون
المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن
لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما
ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد
المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر
يكونان متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها
وبهذا يتضح الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة و
من فسر الحلول بالاختصاص الناعت فلعترض عليه بانه
ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل الناعت على المنعوت به
مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه و
بالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه
وما اجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

غيره محل تأمل وما قد يقال المراد بالنباعة ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم
بل الاسودية وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص
هو النعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي و
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه
يعتد به وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شئ منها خاليا عن
الخلل ودفع بعضها بالتزام سوء مخالفة لظاهر الامر والتطويل
في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا لان الغاية
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية المتماثلة الانفكاكية يحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها فيه الى الفعل الا متناهية العدد
ينقسم بالامكان لا الى نهاية بناء على ما يراه جمهور الحكماء و

وهو القسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث
كثرة في الشيء وكذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء
الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة
اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
(بالضم بمعنى ابلق)
كما في حصولي مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل
والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي
يستلزم حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي
عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها
نحوا آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها
انما تطرؤا على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي
بحسبها يصير الجسم ذا امتداد متناهية او غير متناهية لا ان القسمة
(بکسر المیم پیمودن و اندازه کردن)
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها جميعا معا
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تصحيح

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت

ابسط من الجسم او نفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق

عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في

كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق

الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته وللاجسام بما هي جسم

لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا لمانع خارج

عن كونها جسما مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول يطلق

لعل المراد من الجسم المطلق الصورة الجسمية المطلقة لا المركب منها ومن الهيولى

بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف

بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة

بالزمان ولا والثاني الانفعال التجددي ويقال لها القوة والاستعداد

ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل له بعد

بعد مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقابل بهذا المعنى لا يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرأ عليه تلك الصفة هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما تقابل التضاد باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له ولو فرضنا القابل قابلا وهو وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هنالك حقيقي وههنا تبعي ويسمى الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب نفسه بالنظر الى الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة

نحو ما من شأنه التأخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر

كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية

اي الحوادث

التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها

ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير

اي الممكنات

منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة

والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه

يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او

بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي في زيادة تفصيل ولفظ الاتصال

يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره

وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما

هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون

الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه

الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت

للجسم في نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس
متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومصداقاً فانه سواء كان الجسم مجرد
الصورة الجوهرية او مؤلفاً منها ومن جوهر آخر على الخلاف
رائي افلاطون وارسطاطاليس الدليل على ان الاسم المتصل بهذا
المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات
الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بعد كلام واما الكميات المتصلة
فهي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم
بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلاً لامكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلاً للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعاً من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نزاع ان مجرد امتداد الجسم في
ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما
يصح ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب الجسم في الجهات
يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين فالجسم في مرتبة ذاته متصل

في الابعاد من دون تعاقب استعداد وتهكما انبساطه لان ذلك

المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في

التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فهناه جزء من مقدار

الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كل ومثاله في

المتصل اذا قلنا جسمان من جملة ستة اجسام فهناك اثنان

من جملة ستة [illegible] الجسم لان الجسم بما هو جسم

ليس [illegible] او كثرة [illegible] بحيث يحتمل اجزائه

ان فرض [illegible] حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق

على [illegible] الكم ومن خواصه قبول انقسامات غير متناهية واما الاخر

[illegible] المطلق والمنفصل المقوم للكم المتصل [illegible] المنفصل [illegible] اجزائه حدود مشتركة [illegible]

فهو [illegible] احدهما كون المقدار [illegible] النهاية بمقدار آخر [illegible]

[illegible] متصل يقال لذلك المقدار انه متصل

بالثاني بهذا المعنى الثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال

لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الكم المتصل مطلقا او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية

[illegible] كاتصال اعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات [illegible]

والزيادة بالعظام وبالجملة كل ما شأنه ان يكون عين القبول
المقابل للمماسة فاذا تقرر ما ذكرناه من شرح هذه الالفاظ الثلثة فقد
علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك الشيء
المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث
هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا
يكون لها مبدأ ان من جهة واحدة مختلفين ولنعد
الكلام الى مبدء تحقيق الجهتين
في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون
بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقضايا آخر
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا ولنبين اولا ان
الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا
والدليل عليه قوله لانه ان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من اجسام التی تلینا کالماء والنار قبل الانفصال متصلاً
حقیقیاً کما انه متصل حسیٌ لزم الجزء الذی لا یتجزی
او ما فی حکمه من الخط والسطح الجوهریین وستعلم من کلام المص
ابطالهما بمثل ما مرّ وبیان اللزوم ان کل کثرة بالفعل یجب انتهاؤها
الی الواحد الذی لا کثرة فیه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال
التی کل واحد منها غیر مشتمل علی کثرة والانقسام بالفعل ولو لم تکن
متصلاً جسمیة فی حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه
المتصلات لما کانت من نوع الاجسام القابلة للانفکاک التی
تلینا فلو لم تکن مما لا یقبل الانفصال الخارجی بل تکون قابلة
له فثبت ان بعض ما یقبل الانفصال الخارجی کان قبل
قبوله متصلاً واحداً فبعض ما یقبل الانفصال قبولاً بالمعنی الاول
یقبل قبولاً بالمعنی الثانی وهذا ما ادعیناه وههنا بحث و
هو الذی ثبت بهذا البرهان لیس الا ان الماء مثلاً اما متصل
واحد او مشتمل علی متصل واحد لئلا یلزم ترکیبه من الجوهر
الذی لا یتجزی او ما فی حکمه مما لا ینقسم الا فی جهة او فی جهتین فلتا

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار
القابلة للانقسام في الحساب وهما وفرضا وليس شيء منها
قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذي مقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير
قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الذيمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية او
الفرضية والتي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
تحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية
فما يصح على فرد من افرادها حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غيره ذي حق

وقوعهما نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي فان اتصاف تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال ايضا
والتحام اجزائها المنفصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالا
لتحام كذلك وان صدهما عن الفصل والوصل ما دام لاحق وعاق
عنهما امر خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذن
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ويجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتنى على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس ح جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها النوعي
هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتى بل صورة
اخرى نوعية والمقص اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي
لا تابى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن هذا ... الى المطر ولا حاجة الى

بيان كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية

معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه

بالعكس فيمكن ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل

عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما

تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد وان عورض

عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الاجسام

الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا فالقسمة

ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن ان يقاس

عليه ستعدد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون

كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر

الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لها بدلا عن

الانفصال او الانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء

الخلقة لا امكانا استعداديا لطريان الانفصال او الاتصال في الخارج ومناط قيام البرهان

على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتصحيح زمان القسمة الانفكاكية عند

ولا تصال عليه باق بماهيته لو عينه لا يتغير فيجاب بان ما هو

وكل ما لا يتغير بتغير ما هو عرض شئ فهو عرض فالاتصال

الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم

امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار

التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة

واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا

ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حيث

تبدل الاشكال المشهورة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع و

هذه الابحاث الثلثة في الحقيقة تشير الى نفي الصورة الممتدة

الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات

واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث

هو جسم لا يتصور تبدل قابليته للابعاد الثلثة على نعت الاتصال

ونهاية حدا وابها ولو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله

للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم در

حد ذات بسيط است كه اگر گسسته بود قابل ابعاد بود

والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة

في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل لعارض كانت

بحسب الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما متألفة الذات

من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز

والجهات ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية

كلاهما باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا

بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال

الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم

لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جعل الجسم متركبا

من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة

الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لانه يجري مجرى الكل

في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على

المتامل ثانيا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الصورة عندكم

وان كانت متصلة بالاتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة

ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لو يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التعرى
عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما
يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع
بل يجوز ان يكون الجسم دائماً اما متصلاً باتصال عارض او منفصلاً بانفصال
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في انها لا متصلة
ولا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وحلولها لا يوجبان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفس ذاته بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او استعداده لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقاً عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وحيث يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز و

والابعاد فی نفس الامر وان لم یکن منشاء ذلک حیثیة نفس
ذاتها فجوهریة الاتصال وتقومه الهیولی به یوجب ان لا یکون الهیولی
مرتبة فی نفس الامر تکون بحسبها عاریة عن الاحیاز والابعاد وغیر
ذلک واما لو کان عرضا فالمحالات بحذافیرها لازمة غیر مندفعة
کما لا یخفی علی ذی بصیرة ثاقبة وعن الثانی بان بقاء الجسم بنوعیته
فی حالتی الاتصال والانفصال لا ینافی کونه متصلا جوهریا
انما یلزم المنافاة لو بقی بتشخصه فی تینک الحالتین ولیس کذلک
واما القول بان کل ما لا یتغیر بتغیره جواب ما هو فهو عرض
فانما یصح لو لم یتغیر بتغیره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت
الاشخاص بتبدل ذلک الشیء فلا یلزم عرضیته کما ان استمرار طبیعة
نوعیة وحفظها بتوارد الاشخاص لا ینافی جوهریة تلک الاشخاص
وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم
واحد وطبیعة واحدة بل ههنا اشتراک لفظی لا غیر یطلق تارة
علی مفهوم جوهری واخری علی مفهوم عرضی البحث الرابع ذهب ان
الجسم لا یخلو من اتصال جوهری لکنه هو المقدار لا غیر ولیس فی

الجسم متصل سواء وهو القابل للانفصال اما تسميته مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا الا مر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فللقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابل الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالين واما ما يقال
ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء

بشيء فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بُعدٍ بعيد وخطٍ طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البُعد والطول على الخط والاطلاق
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الاسم العامة كالموجود بما هو
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا التكاثف والتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف ممنوع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فمرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم
وانفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
المصمصة اذا اكبت على الماء سيما وقد شوهد عند الكب
الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

الى الحكم بان الماص لو نعط من الهواء بقدر ما اخذ منها حتى يلزم الخلاء
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرّب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف
من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها
في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة
الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية
المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو
اختلافها في خصوصيتا الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين
المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير
بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو راي الشيخ الالهي ولقدماء من الرواقيين فانهم
يجوّزون كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر آخر كجواهر العالم
العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون

يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى ككل الانسان اشد و
اتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا
في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على
ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض
الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في
تصحيح المعاني على مجاري العرف او تقناص الحقائق من الالفاظ ثم لا
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر
وعرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم
المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى التفاوت في الاصطلاح
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو حدها المقادير

في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعها هو الجسم
الجوهر منهما هيولي على مصطلح التلويحات وذلك الممتد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات
والانواع المحصلة هيولي فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان في ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولي يكون
ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا وغير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا
احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلاثة المتقاطعة على القوائم في الجسم
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود

الحلول في الجسم والاول مقوم للجسم والاخر عرض فيه والامتداد

الاول الذي لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء

من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا ولا كلا ولا عادا ولا معدودا

ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر

بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون

في الجسم على رأيهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو من دون

تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين

المقداري متناهيا كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث

يمسح بكذا وكذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه

هذا بيان المتناهي ١٢ هذا بيان غير متناه ١٢

فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض

جواب لسؤال اذا اتحدا ١٢

ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين

توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار و

ههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب تنسب في الطول والعرض

العمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل

في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود

الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او
جزئيا لا جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له
في الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي
وآخر جوهري فذلك محال لان الامتداد طبيعته واحدة ومفهوم واحد
لا يختلف في جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا
وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية
الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه فما هو في الكل اكبر مما
هو في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو
مقداره لاشك فليس في كل الجرم المتخلخل الزائد مقداره
الصورة الجرمية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان
فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

عرض فالجوهر عرض هف وما عرض العلامة الخفري على الوجه
الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم
للجسم المعين ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
الا قلت ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين استدل اثباته
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس جزءا موافقا
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما
كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي
او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو مذهب جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم
ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص
فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فلا بد ان
لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئياً معيناً في
الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد
ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان معينان
احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر
عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضاً اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي
فذلك اما مساو له او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع
محذور آخر تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول
بان الامتداد اي الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين
الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين
الذاتي لا ينافي الابهام المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري
وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في
مراتب التقدرات والتشكلات لكنه ليس ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في
الجسم ممتدان ثابتان جوهر وعرض بل هذا متحصل منه من التعين المقداري ثم اورد

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات

ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال او

الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم

للجرم المعين اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي

ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات

المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فان

كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل عن في

الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرم

وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك محال لاستلزامه

امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث فمثله

جواب عن دليله في الباب الثاني المعني هو جواهر عند الحكماء

وعرض عنده اقول ثم فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائيين

وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات

فلقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما

بالاخر مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض

١٢

فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين
بعينه والجزء الاخر لا بعينه بل بتبادل الامثال فما ذكره ذلك المحقق
لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكرنا ثم ان الشيخ الالهي اعترف
بوجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق حيث يتمشى منع الاستدلال على
نفيه لانا نقول ذلك معنى اخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين فقد
علمت ان للامتداد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
ويكون المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا
او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزءا للجسم في التلويحات
على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند
مثبتي الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل
على كثيرين وكما ان للجسم مرتبة الطلاق وتعين بحسب العقل

بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذا حلّله العقل الى ثم بينك
الاعتبارين يحكم بان الاتصال المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون
عينه والمقادير الخاصّة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون
عينها كما هو رأيه والابعاد ليست عرضية عنده في ذلك الكتاب فليس
الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدارًا للجسم بل
هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
الاستدلال على عرضية المقدار [illegible] الجرمية [illegible]
على الجسم الواحد اذ تكاثف وتخلخل واما الجواب عن الوجهين
الآخرين منه على ابطال المعتمد المعنى المذكور ففي غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكرنا [illegible] بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر
البحث الخامس سلمنا ان في الجسم باعتبار الاضداد امورًا ثلثة الاول
جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والآخران عرضان زائدان عليه
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر يتوارد

الاشكال عليه لكن لي فيه ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه
امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون
لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات واما ان القابل يجب ان
يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة
الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية لكنه هو غير لازم فان
الواحد واليد الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من متصلات منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل
للاتصال والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك
الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدتها الشخصية يتعدد
اتصاله الذاتي نعم لاحد ان يقول كما انفصال اينا في الاتصال مطلقا
بل نهاية في وحدة الاتصال فمهما كان متصلا واحدا بعينه صار
منفصلا متعددا اذ الممتد الجوهري باق في الحالين والزوال انما
هو لعارض اعني الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره
بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نحو تحقق
نحو حيثيته سواء كان في العين او في العقل وانه مسلوق

مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فبعد

ما هو التشخص الوجود وحدانيته بحسب لاخر وحل

هو ان المتصل الواحد من حيث هو … ذلك لما لم يكن

الا موجودا واحدا له تشخص واحد وتشخص واحد فليس لاجزائه

الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول

الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام

وجد موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وهذان المتعينان

بحسب نفس الامر او يبدو بهما فاما ان يكون وجودهما حال

الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او

… لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين

الوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث
بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة
يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر
وهو ايضا خلاف المفروض من ان الهوية نفس الموجودية المصدرية
المنتزعة عن الذات لا امر يلحق الموجودية فلا يتصور تعدده
مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين
حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلابد لهما
من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال و اذا
خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل
تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل
لهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد
بناء على العينية بين التشخص والوجود ١٢
توحد التشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارة عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نشارككم

كرفي ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في كل تصف بهذه الاوصاف فنقول لا نزاع ان الجوهر
بوجود امتعددة او المتغير بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لا الهويات ان يكون المعروض لاختلاف
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبتوسطه
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له
مقدار واحد له تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا
المقدار المعين ووجد مقداران آخران وحدوث كل واحد منهما وتشخصه
غير وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة وفطرية وهذا التشخص للممتد

له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم تتشخص واحد لا نزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال
دات قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما لم يمكن الحكم ببقاء ذاتها
مع تعدد [illegible] ووحدته بخلاف الجسم فانه كان ذات الهيولى
امر مبهما بالمعنى [illegible] اجزاؤه في ذات الجسم متعينة [illegible]
بعد فان ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة
[illegible] بوجوب لا تخلو عن التشخص بل يستمر باستمراره
[illegible] فبقاء وجوب [illegible] التعين والوحدة [illegible]
[illegible] هيولى [illegible] ابهامها [illegible]
[illegible] تعين مستمر [illegible] قلنا ان نقول في الجسم
[illegible] والاتصال والكثرة

ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه
في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين
طريان الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال
يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله فنقول ان ذلك الامر اما انه اتصال
حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري
فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل
بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع بحسب قبوله
للانقسامات لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها بعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء
الجسم هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

[illegible]

والانفصال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شيء واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة
وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا
بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه
بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم
كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فرضيا في مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في
حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم
المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا
عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذ وصلت الى ذلك الحد

وليس كك هذه الجواهر الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية و
الابعاد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل
الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تهيئها لما يستفاد من قبل الصورة الجسمية
ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها ومتألفة
الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية
كما يتوهمه ذلك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها تخلو
من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان
بواسطة الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية
ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة
الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجسم الممتد فان
وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية ومساوقتها فلا جرم
لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال
واحدة في ذاتها متعددة بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب

باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء

منهما ليلزم التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال

في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال الحدوث

والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد

بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته ولا

مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا تاباها فهيولى الجسمين الذين

احدهما في المشرق والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع

اثنينيتهما وحصولها في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة

عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في

تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي

الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى

مفهوم سلبي من لوازمه نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة

المتصل معنى وجودي نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم

من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد

لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو

هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى
امر واحد عدمي وهو فقد شئ ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة
ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين
الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحركا هو
من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب
مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه
على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلما
هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل
هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة
ولا شئ من الجسم بالقوة فينتج لا شئ من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد
في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحل الجسم فيلزم ان يكون
ثم الاتصال بعينها انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون

تعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضاً لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضاً ولو كان الاتصال حاملاً للقوة
لا يصح ان يعدم عند خروج ما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى
مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان لا مكان
جوهراً مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيأت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا الماخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة نائبة لشيء يلزم
ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة
في الاتصال لكان الاتصال باقياً مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شيء متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معاً وهو محال قلت الحق

الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معاً
ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيراً ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر
فلا بد لها من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدماً
ولكن لا يكون عدماً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ ما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له او لنوعه او لجنسه ولكن
ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر (من الشفاء) في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام
الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها هو هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجوداً مبايناً لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
مبدأ الحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين بهما منشأ ان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قولهم كلما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل
من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة
ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تصور المادة التي
هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء
ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى
جده ولهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وهي ايضاً مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية
في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في
الوجود جهتان لها متمايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة
اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة
والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد
لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال

ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال الشئ
بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شئ لشئ اخر
فى حد نفسه خفيفة وتحصل فينبغى ان يتحصل ذلك الشئ بحسب حقيقة
نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات
فى مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى الهيولى باعتبار القبول
فيكون اضافة القبول داخلة فى مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والملك
انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن والمملكة باعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية
وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر
المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون الشئ جوهرا محضا
بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد
له لان استعداد الشئ لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة
وكلامنا فى حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة
لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكر فى
عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق فى فصل

الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغير ذلك مما يترتب عليه
تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس
المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها
لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول
القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو
قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية
فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم و
الا لزم تناهي مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع
مفهوم الموجود في الموضوع فلا نم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر
صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا
المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيط لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر

عليها او الحقايق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولة
العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المتباينين في هذا المقام وقد بقي
بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم
ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها احدى
جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها وبقي
معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها ماخوذين من جزئين خارجيين
هما مبدأهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد
منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرأ عليه الانفصال يعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق او المستلزم
لنعت الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة
هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا مزيفة

قريبة المأخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها
كما يظهر بالتأمل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله
ولي الحق ومنها طريق الصوفية الحكماء الذي ابتدعه بعض المحققين من المتأخرين
وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية
والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجد الحقيقي
والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة
الموجودات الممكنة هي الممتدات ولابد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره
عنها دون غيرها او لايجادها اياه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية
والموجد الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها
فرض جزء دون جزء فلابد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر له مناسبة
لكل واحد منهما من حيثية وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير ممتدة تناسب المجردات
ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات
اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر
بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى

وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان
مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور
الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية في صدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من
الاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد و
الاجرام فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر لانحجب التناهي
ان جسمية الفلكي يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون و
الفساد على رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل
جسم كذا لاشتراكها فيها وليس كذا هف ولامر آخر فهو ذلك الامر اما حال
في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنهما فان كان ذلك الامر حالا فيها فان
لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا

مباينا له وإما جسم آخر أو قوة في جسم أو مجرد ليس بجسم ولا جسماني والأول
لأن سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة إما لجسميته فيجب الاتفاق
وقد بطل وإما لقوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة إن كانت من
اللوازم عاد السؤال في لزومها وإن كانت من المفارقات عن محلها
فعند المفارقة عدمت لأن وجود الناعت في نفسه بعينه هو
وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه وإذا عدمت
وجب أن تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال وأما الشق الثالث
وهو أن سبب اللزوم أمر مباين مجرد بالكلية عن الأجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة إلى جميع الأجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الأجسام بالفلكية أولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الأجسام فلا بد لحصول الأولوية من مخصص
بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب أن تكون الفلكية إنما لزمت الفلك بسبب
شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي الصورتين
معا فلا جرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فإذن الجرمية
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب أن تكون مخالفة لهيولى سائر

الاجسام والاعادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام

الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك

حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا

ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجئ فثبت احتياج الاجسام كلها الى

الهيولى وهو المط فهذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية

قال وقد اوردها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها مقدوح فيها اما اولا فلانه حينئذ يتجه السوال تعيينه في بيان لزوم القطبية

والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها

ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب الاختلاف فان اسند لزوم

القطبية لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي

علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها

وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق

التي ذكرها ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك لكن المقتضي

للزوم المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السوال في لزومه قلنا

الحال ذلك كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه

لزومه لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يوجد فيما يشركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية وللملزومات متخالفة لازم واحد في الجسمية الفلكية وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز ان يكون لها ... فيها وان ليستند الى
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا
بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينا
بما هو الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى للاجسام الكائنة
الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ذلك
الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية واطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لا تكون
والاول م والثاني لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل

او يكن مفتقراً اليه بكن حالاً في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه

يتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع

المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون

هيولى واحدة محلاً لجميع الصور وكون كل جسم مركباً من جميع الصور وجميع

الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد

ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل

المخصوص بل انما تفتقر اليه لخصوصية الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص

للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة

مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص

لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضاً افتقارها الى المحل المخصوص بسبب

عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس

الى المحل مطلقاً بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلاً ثم يعرض لها الافتقار

بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من

حيث هي هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقاً لان الحلول لا

يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون شيئا عن الامور
الخارجية لان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
ممنوع لا لما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور
الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج
ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض
ملاحظات العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر
لا تجعل العقل منظورا فيه كما هو مذكور في موضعه بل لانه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها
في بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي
كان يصح الصورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقة فان الصورة المقترنة بالمحل
لعلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها يجوز عنده
العقل اقترانها عنه وذلك باطل ضرورة ان الوجود التباعي لا ينفك عنه الا
الى المحل بديهة وايضا لو انفكت وتجردت فتشكلت فانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية
باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية في وجودها

عن المادة ولا تحوجها فيها اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان للشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث
هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى
والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في
ان احدهما حار والآخر بارد او في ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان
المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدارين اذ الجسمية
متصورة انما وجدت بالاسباب التي لها توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج
الى فصل حتى يوجد شيئا محصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير محصلا
سوى المقدار الجسمي يجوز ان يكون مقدارا يخالف مقدارا في قوامه بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها عن

بل بخارج عن طبيعتها فهي ذات طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامه هو

انا اذا لاحظنا افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة

في مفهوم مخصوص هو الجوهر القابل للابعاد على النحو المذكور ولا امتياز

بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض

لم يبق الا ذات الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية

مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقيقة افرادها بعد التجريد عن

المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية مباينة لها او مشتملة عليها

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية عن مجرد

ايراد النوع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول

ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم

لازم لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزومات فلا يثبت نوعية الملزوم فيحتمل

ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها

في وجوب الجوهر القابل وعدمه قال وقولي في جوابه ان يقال الاحتياج الى

القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال

والمنفصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم مقتضى للحاكم وفيه كفاية

فلا حاجة بنا الى ما لا نعلم لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الشيء

هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انفكاكها

عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن ... بان الوجود ليس

طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانا

على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل

والوصل ... طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان

كما للفلك وزائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما

ما ذكره المصنف والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات

من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرناه سابقا في

ابطال الاجسام الديمقراطيسية باصالة الاثنينية اولا في كل جسم يزيد

القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين

المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية

لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان

جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك

مانع خارج من لوازم الطبيعة لا نسلم لو ازلنا ثم قال ولعل ذلك ... اذا كان ...

محال زمانا طبيعيا كان الا انه تشبيه بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة

نوع في شخص اقول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن

الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه

ينحصر في شخص اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان

السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي مستعد الانفصال

بالبديهة فعلم ان المانع من قبول الانفصال والبعد [illegible] لا يمكن ان يكون لازما له من حيث طبيعته

لا لازما لبعض افراده كالفلك ولذا كان العارض مفارقا بالقياس الى الطبيعة وان كان

لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يابى عن قبول الانفصال و

الاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت

عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك

اى صورة النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي

ومقابله لاستلزامه الحركة التي ليست مبدأ ميلها موجودا في

الفلك فلا يحال تكثر نوع من الفلك بل ينحصر في شخص على ما هو مذهبهم

اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل

بين الجوهرين المتوهمين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل

من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوة ما قبله

الفصل والوصل مع ان المانع ذاتي لهما اهـ وفيه ان هذا حكم بامتناع [illegible]

في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية لا من حيث خصوصياتها [illegible]

يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير متمايز الجزئين

متباينهما فيمكن على غير الجزئين اللذين على جنبتي الكواكب من التباين

ما صح عليهما [illegible] غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي

على الفلك من حيث هو [illegible] ان اعتذروا باصل الفطرة فيعارض بمثله

في شخصي نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا

فصل

المقام فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان

المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل

فهو لزومها للصورة فتكون المسألة تمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عنوانه الاولى ان يقول

قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة

عن الصورة [illegible] امر ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لبعض المحشين

وغيره غير مرضي نعم غاية ما يقال هو ان لكون الصورة للذاتها محتاجة الى الهيولى

يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مستقلا

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات تبدل

آخر غير ما ذكر يتضمنه فائدة جليلة هو مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد منه

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة

لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير

متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبدء واحد امتدادان ... كأنهما ساقا مثلث

كلما كانا اعظم كان البعد بينهما اكثر فلو امتدا الى غير النهاية لكان

بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه

لما تكلم المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد

ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى

لبيانها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة

متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان على فاذكر

هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض

الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم

الذي بينهما من الفصل الا على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان مسوق ...

الحكماء ملقب بالبرهان المسلّمي وهو غير البرهان الترسي المبني على
مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج
ايضاحه الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان تقول لو كان امتداد الفروض
الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين والتالي
نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود ساقي مثلث خارجين من مبداء ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان
الساقين كلما [illegible] كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بتزايد
الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق
الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فيحصر غير المتناهي من البعد بين
حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى نهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين

الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد

الاصل وخطوط اخر مفروضة غير متناهية زائدة على الاصل بزائد على التدريج

ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك

الزيادات متساوية فيلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الغير المتناهية على البعد الاول لكونها تشكل زيادة نواحدا في بعد فهي موجودة

فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد

الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب

المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل

على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد

على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متنا قصة

لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية

لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان زيادة البعد نسبة الى

زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره

او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية
فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه
فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاذ[عان]
المتناسبة في النسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما
اذا كانت متناقصة فلا لانعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه
عليه ما اوردوا على برهان التناسب المخصوص لابطال مذهب النظام من منع
كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات
الكلام في النسب المقدارية التي يمكن ان يكون صماء والثاني من
النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات
متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع
على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد
الى العدد لا تكون صماء هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول
قد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي
غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر
كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في

ن ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة

عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف لكونه

ذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل

عدد زيادة بعد فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد

يكون لكل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد يكون كل

عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة

ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير

المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد

يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا

ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل

عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون

العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء

كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد كيف لم يسلم

الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات هذا المطلوب

يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مسلت ذهبا الى لا نهاية

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر ما بها فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك
لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه على
عليه بعد آخر فوقه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف
فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها
فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي
بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان متناهيين
عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت ان لا بطل بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت تعلم ان منع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام نحو آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
نفرض سطوحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطح لعينه سطوح
متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض

عرض الجملة لكن العرض محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان
هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة
حتى يكون كل عمود يقيم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم
انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين اما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة
العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم
الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول فيه انا لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض
وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتر
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى
في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط
الوتر خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح
الواقعة بينها كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها
عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصنف فساد لاتناهيها
اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من علم
تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها

حدٌ واحدٌ وحدودٌ فيكون مشكلاً بيانه ان الشكل هو الهيأة الحاصلة من
احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار اي السطح اذا كان المشكل
مسطحاً كالمثلث والمربع واشباههما او الجسم التعليمي اذا كان المشكل مجسماً
كالكرة والمكعب واشباههما وان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف
طرداً واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم
التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطاً
او محاطاً به وعلى هذا يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة
بتخصيص المقدار بما سوى الخط وان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب
وان ابقي المقدار على الاطلاق يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي
تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين
في المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح
ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطاً فيكون احاطة النقطتين بالخط
المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث
تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء في الوجود

فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حد ان هما الآنان اى اوله وآخره لكن لا وجود له مستقراً نعم يرد هنا على من تمسك بما احاط به حدا او حدود دالتم الا ان يخص الموصول فى تعريف المقدار القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرج ما الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكمية بان يكون نفس تلك الهيئة او من مقولة الكم بان تكون عارضة لها فانها لا نسبة بالنسبة الى التناهى بل ذلك لان جميع الشكل وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهى اذ الثابت بالبرهان التسلسلى ليس الا تناهى الجسم فى بعض الجهات لا فى كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون الجسمية لذاتها اى الصورة الممتدة التى هى طبيعة نوعية لا تختلف مقتضاها فى افرادها وهو محال لان الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد سواء كان ذلك الجسمية المطلقة واحداً او متعددة لكن الجسمية مع تعددها لا تختلف فى التشخص وجهة النوع عدم الاختلاف النوعى لا مقتضى الطبيعة النوعية لا يتخلف شخصاً عن شخص بل الملزوم الذى هو الجسمية واحد

لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال الا بوجه التعدد قابل تقبل التشخص

المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين

فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون

شيء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما ستطلع على بيانه او بسبب لازم

للجسمية وهو محال لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما

لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية لان عند وجوب التساوي في المعلولات

التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم هو نفي الكلية الجزئية في الاجسام

بط فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم هو مقتضى طبيعته و

جزء الفلك وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضي

يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

كذلك واجيب عنه بان الاثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف

بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيط وان كان قوة واحدة الا ان

مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا وفيه

قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما كان اختلاف المادتين بحسب

اختلاف مواد اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف لاختلاف المواد وما

واما المادة فلأنها تختلف بها كما ان التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة أخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال ولا
لامكن زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان
تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
فيه نظر لان الاختلافات في المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود الانفصال كالشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من
التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال في الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما عرفت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات
الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه [illegible]

هذا لكفى ان يقال لوكانت تمام هيئة لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة فهي

تنافي المتقدمات مستلزمة لان من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى

الانفعال التجددي القوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق

القبول والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد

ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على

اختلافهما وكونهما مما يوجب اثنينية للذات الموصوفة بهما الا في القبول

التجددي والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المص لان

لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف

بها اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما

ان يكون مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون

غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين الشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية

الجسمية المطلقة فنختار ان لزوم الشكل لها عارض واللازم منه ليس الا

امكان ان يتشكل الجسمية المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تركيبها من

الهيولى والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل

تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية
المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها
ولا يلزم منه شيء من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة
التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة
المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه تلك
الصورة اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص التغاير

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم اللازم في السؤال الذي
فرض كون الجسمية علة لما هو شيء واحد هو التعلق نفي والتغاير في الاجسام
لكن المصير ترتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح
والفاضلان المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة
التجرد وحرما التلفظ به قولا دون ما يتفرع على معنا من اللواحق
والغواشي فما معنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت
هذا الفصل ملزومية الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده
من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول
بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض
والثالث المقولة وهي هيأة معلولة للنسبتين بنسبة بعض اجزائه الى بعض
نسبة بعض اجزائه الى الغير والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون سبيل
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول

فلا يخلو اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ماله وضع بالاستقلال

هذا انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو منقسم بالفعل

او بالقوة على ما تقرر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما

ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا

في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا

لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما

قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات

الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في

الاجسام او الهيولى الجسمية منقسمة في الجهات وليست اجساما

وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى

المجردة ذات وضع لا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من شيء

آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع

بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية

ضرورة انه لو لم يكن ثمة ماله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا

بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجسمة

مع فرض تجردهما هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتهما عن الصورة الجسمية

كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد

منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما

باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال

محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين

او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم احد الخط

الجوهرى فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهرى تلاقيهما اى تلاقى ذينك والطرفين

او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين

مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحاكم

بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك

واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما

منتف ههنا اما الاول فلان الكلام فى وجود خط واحد مستقل على الانفراد

لا فى تاليف الجسم منه واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض

فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل

والجزء ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح

والسطوح العرضيين في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم
بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما
جوهران على قاعدة المتأخرين فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وبقي بديهة العقل شاهدة بان المتحيز
بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والاتحاد عند العقل
ضرورية الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد
طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات تلك وبها الاشياء واقعة
في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هنالك في
الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا لانقسم الخط
في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال كما مر
في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا

انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل
لما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد
الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني
فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا
فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو
محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة
الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل
في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز
ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة كذلك الصورة لا تقتضي
الاحياز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز
فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
لان الترجيح للفاعل الخارج المفارق وهو لا يؤثر تأثيرا حادثا الا
لاستعداد ولا استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء

واما ما يختص بالسماوية من الحركات والاضواء فانما تؤثر في الترجيح والتعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع بتلك العلاقة تتأثر بالامور السماوية والاسباب الجسمية والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تجردت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية ابدا وتبيين عدم الامتناع اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة اي حادث

كان الهيولى تستلزم تجسيمها المستلزم للتحيز والممكن لا يستلزم المحال

ولا تقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان

الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب انما

من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته

فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك

فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة

بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى

الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال

الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل

يوجد هيولى بلا صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده

وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس

بها ولحوق صورة نوعية بها اما المعترض من قبل التجسيم ثانيا فالتخصيص

بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى

في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة

للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

انما عين مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها قال
الفاضل المبتدي ولك ان تقول يجوز ان تقارن الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي
فلا حاجة في التخصص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبعنصر دون عنصر بل هي
قابلة في ذاتها لكل حلية وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
العنصرية مقدار ما لا يملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة لهم في
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في موضع معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي

اذا فسد الى الهوا حصل فى بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها

على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

النقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب فى موضع

من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى جميعها

فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة

باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون

ترجيحا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا لو قبل

الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا

اذا لم يكن فى الموضع الطبعى للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا

اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضى

حصوله فى ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى

المجردة اذا تجسمت فصل فى اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى

وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الان فى اثبات الصورة النوعية وهى

التى تختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع

الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

فصل

النوع نوعاً ولهذا سمّيت صورة نوعيّة اى منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمّى طبيعة ايضاً باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون
اللذين يتوقّف بعضها لاعتبار تأثيرها فى الغير وكما ان الصورة الجنسيّة بالفعل
نوعاً مركّباً وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم انّ المقتضى للآثار المختلفة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعيّة لابدّ وان يكون امورًا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً انما يتحرك الى المركز بحسب
ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا انّ فى ذاته شيئاً يقتضى اختصاص
حيزها المعين لما تحرّك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدّاً وهو لا ينافى القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوّز الترجيح بلا مرجّح فان نسبة البارى تعالى
جلّ شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارًّا
وبعضها بارداً وبعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيئات لابدّ له من مخصّص نعم انما يلزم اثبات
الصورة النوعيّة بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة البارى مرجّحاً للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة

الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر

ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافاً امر لا يندفع بالنظر وربما يخلق

فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهؤلاء في الدورة الاسلامية

بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة

جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم

وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل

الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض

وانطمست العلوم القدسية واذ تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من

انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة

اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضى لاختصاص

ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام

كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام

في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلاً واشتراك

العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار

بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس

ليس لامر خارج عن الجسم لا هيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول الا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات وموادها المشتركة بحسب الصور
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في لياقتها قيل فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومبادئها من ان يكون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولرده الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جمده او اسخانه
بالقسر او تكعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصادر لاعراض مختلفة غير
مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ينافي قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

وإن استندتا الى صور متعددة بطل القول بالمادة الواحدة لا متقومة

بصورتين في حركة واحدة وللطالب أن الكثير يجوز أن يصدر

عن الواحد كما سعيتك جهات وبعض كما في وضعها مقومة الصورة تفعل

جميع آثارها وتعين جهة الحافظة ويقتضي حفظ الأين بشرط الكون في المكان

الطبيعي والعود إليه بشرط الخروج عنه وقس على هذا السبيل سائر الأعراض

أن إثبات كل في كل نوع من أنواع الأجسام صورة نوعية جوهرية

غير صعوبة فلا بأس بأن نبسط في الكلام ونبين ما هو الحق في هذا المقام

خلاف بين أتباع المعلم الأول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس

هو في طبقة من الأقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس

أفلاطون وحكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب الإشراق

إن المشائين في إثبات تلك الصور مناهج ثلثة الأول من جهة كونها مبادئ

للآثار المختلفة وهو أنه لما ادعى المص ههنا يعرف أن الأجسام تختلف

بالآثار فتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد أن يكون لها مبادئ

فمبادئها إما أن تكون هي الجسمية أو الهيولى أو أمور أخرى والأولان

باطلان لما ذكرنا فهي أمور مغايرة لهما فإما أن تكون مفارقة عن الأجسام

ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا
آثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول بط لاعادة الكلام في
تخصيصها فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب
عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام
السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض
كيف وقد ذهب افلاطون ومن تبعه من المتألهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر
ومركباتها ربا في عالم القدس هو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به
وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور ولا عن نفسنا والا
لكان لنا شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
الطاوس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قالب
مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام

وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية
كما ان الهيأة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل الهيأة نورية في رب
طلسم نوعه فلو او انجذاب الدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصية لها فهو
لنسبة يتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصورة ولعزها وهو الذي
سماه الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات
ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها
بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المذكورة المبتنية على رياضاتهم و
مجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين
لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا
اعتبر رصد شخص او اشخاص من معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية
في الامور الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم
فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتاله واسوة شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين حجة على حصر العقول

العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم
ان ناخذ الافلاك في المترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب
الطولي بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على النسب بينها طبقة اخرى عرضية
تجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية
من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير
كما في القرآن وما يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع كالنفس
فان النفوس لا بد ان يتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوع اي
للنفس علاقة ببدن واحد وصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوع والنفس تحصل
منها ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد وهو نوع واحد وليس رب
الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع
فلا يكون محتاجا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلائق
ومن له رتبة الابداع للجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض
التشبه بمبدعه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص والذي يتنوع الجواهر

ويحصل وجوده كيف يتقرر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى فكر

والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم

منه ان لا يصدر عن المفارق الاثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن

للاجسام هيولى لها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق

الاثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها

واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الاثار انما

تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبيعي

فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن

في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم يحصل تلك الاثار من الاجسام فلا بد

ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الاثار الاعتراض الثالث سلمنا

ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل ما هو اثر في الاجسام

لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة

وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديد الحامية مبدأ الحرق والجمع

والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا

واشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء اثارا انما ذكرتموه

ذكر قوة بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سيقو
صورًا وايضًا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في موادها على ما هو
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال
ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ الحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ
لبردها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان
مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها
فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي بواسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم بشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هو مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا اتم استعداده لها افاضها واهب الصور
عليها باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك
وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيأت والصفات متقدما
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس الى
قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلناه هذا كلامه فنقول لا يخفى
ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تائيدا عظيما فانه
لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام
فليجر مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في
غير الماء وكذلك في سائر الآثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء
والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونه فعلا صوريا لم يثبت الا كونها من الشرائط
والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها فان العجب
ان القوى ذي الغاية والصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة و
ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم

عنده هو اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها
مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معراة عن الجسمية كذلك
لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور
جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم
للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني
باطل بالوجدان ولانه ينتقل الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون
حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين
بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك
المخصصات بذوق محال الجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو
عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس للجسم لا يخلو عن مقدار
وتشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها بعضها

مع بقاء محلها فلا يكون جوهراً لورود مثل ذلك في تبدل
الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم من افتقار المادة
الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يعرى الجسم
عن تشكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لا يوجب كون تلك
المخصصات مقومات لوجوده والا لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية
كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان
التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات
الجنس صوراً فلكم ان تسموا مقومات الانواع صوراً فان قيل الماهية
النوعية تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس
الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صوراً نوع حقيقي
تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية
والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما على تقدير تمامية الاخرى فان قيل
مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة ولواحق لاحقة لا يتعلق بها حقيقة النوع

النوع قلنا ما زعمتموه صورا انما هي للاجسام او الهيئات باسباب

خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد تلحق الهيولى

من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام

في دعوى كونها مقومة اي موجبة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث

انه بماذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها مخصصة

للجسم المطلق فكذا يقال في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام

فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر

قد عد تكم هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات وقواها موجودة

في موضوع فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل

مستغن عنها لان صور العناصر على رايكم كافية في تقويم المادة والا لما صح

للعناصر وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب

المحققين وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما زعمتموه صورا هي

اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية [illegible] الا

ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة [illegible] فيكون

جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع [illegible]

وجدنا كل اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور
والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم موجودا فليست مقومة
للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات
الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها
جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ بتبدلها في الجوهر لا يتغير جواب
ما هو فليست الصور اعراضا والايراد عليه بناية على ان قلنا ان من
الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه
هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد ويجاب الحديد
ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وكذا الطين اذا
جعل اللبنات وبني منها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث
فيه الا الاجتماع وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحال لا يدل على كون
المتبدل فيه جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا الفرق بين الماهيات الطبيعية كالحيوان

كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس يرسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
بهما اللهم الا ان يجعل اصطلاحاً آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم
تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا
التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحل من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما اتى الذاب عن الاقدمين لان يحسب بعض اصحاب
جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث هو انه
من الاسس المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان تحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في الماهيات الاعتبارية والصناعية التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة ولذا قالوا ليس كل معنى يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من التحصل النوعي لالتيامها من ذات ما ومبدء ونسبة بل مجموعها من مقولة واحدة او نقول نجوز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان ان صدق عليه حيوان ما وطويل وابيض الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنس بل انما هو واقع تحت واحد من تلك المقولات وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك حقيقة محصلة لها ماخذ طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن امر اخر مخصص فلو لم يكن الجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت

تحت مقولة الجوهر لا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له
حقيقة محصلة الجنس دون كالحجر الموضوع بجنب الانسان بخلاف الواقع
ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء محصل جوهري سوى الجسم وهو
المسمى بالصورة النوعية وايضاً تلك المخصصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع
الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة
الحقائق في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول
انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك
الصور جواهر وتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول
للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق
الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان تستند
الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعاً من الاستناد وان
كان كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك

النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان تهيئة المادة وتحصيل
الاجسام انواعها فلا يكون لها مبادي في المواد بل غيرها مفيد من خارج
فان الاستعدادات في الاستعدادات ليست بطبايع محصلة تتقوم
لها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تخصص بها الجسم
تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف
ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها تستند بحسب الذات الى الهيولى
واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات
او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات وانحاء الحصولات
لا الحقائق نفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال
على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط
فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة
الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم

الجسم بما هو جسم وان ثبت أن تحصله لا بالصورة الجسمية والجسم بالصورة
الطبيعية وليست الجسمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حينئذ تقييدية لشئ وتعليلية لاخر كالفصل بالقياس
الى النوع وحصته من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع
ولما كانت الصورة الجسمية تتبدل بتبدل الصور الطبيعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تعاقبت من الصور الطبيعية يحصل
معها مقدار آخر واستعدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد
ان يقول ان الصور الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس
الى الصور الامتدادية فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل صورا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود
محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه
وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب

حد ذاته لا متناهية الذات ومقاديرها ... الهيولى تحفظ
تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة لا انصرامه بخلاف الجسم بالقياس الى
الصور الطبيعية المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع
والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا معه نفس
وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف
متفرع على الخلاف بين جوهرية الصورة وعرضيتها ولقد انتبه في هذا
الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين
فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هذا تنبيه لما وهم اشتباه بما وهم لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبر المصنف عن

عن التي التبيان الهداية كما شرحناه في هذا المختصر ولنقدم هٰهنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المقام وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة
موجبة يكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اي وجه كان
بل بايقاع تلك العلة ارتباطاً ما افتقارياً بينهما على وجه من الوجوه البتة
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن
الآخر وما يظنه الجمهور من ان المتضايفين اللذين بينهما تلازم بحسب الماهية
انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى
معروض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو المضاف الى بعض
الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم البينتين
المخنثين ليس من باب التلازم بل من باب تداخم الابعاد المتساوية
الميول كجوانب الارض الى مركز الكل ولو عُدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الآخر واما المتحاذيان بحسب
المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقية
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدعها بتلك الحيثية فكل منهما

يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزمه الا بجهة ... لا يتحقق التلازم

بين المعنيين بعدم تكرار الوسط اذا تمهد هذا فنقول وكيفية التلازم

بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابلة

المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية

التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية لما مر

ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات

على الصورة واللازم بط لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور

والعلة الفاعلة للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة

ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة والالة

ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول يقاس الى احد طرفيه

احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما

وعلة قريبة للاخر لان الالة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل وانها

تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن الصورة

بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تاخره

عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة المتشخصة ولا

ولا يبعد احتياج المتحيز في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين

والوضع المتأخرين عنه واعترض عليهم بان احتياج الجسمية في تشخصها

الى التناهي والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص

الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد

الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرها

تسميتها بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها

لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات

الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية

فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا لا من حيث

هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما

وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي

يقال لها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل اما معها او متأخرا عنها

فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات و

الهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان

المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه ايضا

كان بحسب الزمان او بحسب العدم ... تقدمهما على الشيء بحسب العلية فلا
يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما
يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على
الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما
المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر عن الآخر لعدم كونه معلولا
وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي
لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم
الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك
المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لا يحمل المعية تارة على علاقة المتلازمين
بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في
شرح الاشارات ولما ثبت ان التلازم بين الهيولى والصورة مع ان العلاقة
بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الآخر وان عرض
لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له
لكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما
ليست علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة فيوجد فيهما تحقق المعنى التلازم فلا بد

وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها

وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر

وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يلزم اما ان يكون كل واحدة منهما

بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى

الدائر وليس هنالك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع

التصاحب الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجنبتين في الوجود

لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعرضهما فيكون بعرضين

عنيا لمعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتين بنفس ذات

الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في صفة آخر كاللبنتين المتخابتين

على تفارق في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فبنفسه فرض التلازم بينهما

الوجوه هذه فقد علم ان فرض المقيم لكل منهما لا يمكن ان تدبر

من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احد بهما بان يقام

بها الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها

متعينة لان تقام بها الاخرى فقلنا ان نظرا بتهما كما وآية علة تكون

واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهة التأثير والتأثر والقابل

من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد

انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة

للتلازم ولا شريكتها فتعين ان تكون الصورة العلة واذ ليست الة او واسطة

مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا

او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى في لوازم

شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى

مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية

والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها

والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا

انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن

الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى

الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها

وبقاءها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية الهيولى

فلابد ههنا من سبب اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق

الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والابعاد بعض

وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي تحصل وجودها
عن السبب الاصل وتستحفظ بتلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعقيب الصور
منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة ما باجتماعها
تحصيل العلة التامة القريبة للمستمر الوجود والصور المتعاقبة شريكة
للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يأتي الزائلة في انها صورة وبما تخلفها
من المقومات تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة
وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ الذات
شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه ان الواحد بالعموم لا تكون علة
لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان
العقل وان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلة
لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة الواحد بالعدد على ان ذلك كجزء
العلة التامة عن الواحد العددية ولقد شبهت الحكماء المتعاقب لعدد مستحفظ
الهيولى الشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا
معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبايع الاربع فان الصورة الملازمة
هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل ما هي
صورة مطابقة لها من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة المتشخصة
لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت
اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بتشخصها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى المتشخصة لا بالهيولى
بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء
الحال مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل
اذا عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرتفع برفع
الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخر بعكسه قلنا بمعنى انه
لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح
فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات التلازمة

التلازم المتكرر من الجانبين بين العلة التامة ومتممها الاخير وبين المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية والحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبعي فبدأ بما هو منها وهو قوي عندي في المكان فحقق اولا ماهية المكان وهذا الفصل وانيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا عنه فاما ان يكون هيولى او صورة وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد تساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات لا وقد ذهب الى كل

ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصهما بالذكر فقال وهو اما الخلاء اى البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة انتقال الجسم منه اليه واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن ماليا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم يملوه على سبيل التوهم ولما كان مذهب
الشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه وهذا الفصل فقال بعد ما ردد
بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يصلح لان
المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما بط فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه بط لانه اي المكان لو كان خلاء فاما
ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي التالي
بط فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء اعظم
من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين فهو ما يقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا
محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا

عن التحويل لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول
وعدم الحلول من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما
يحكم به الحدس الصحيح واذ كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل
فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام
وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد
قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد
فيلزم تشكله في الوجود وهو لا يمكن ان يحصل الا باستعداد لا بعد لكونه متناهيا
لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافه
اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان
الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال والانفكاك من لواحق المادة
لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة
بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكان
انحصر طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول
الانفعال المستدعي للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة منتهية بقوة

بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض

المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة

بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها

بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده

الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها وزوالها وهو مم

ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا مجردا كما هو مذهب

افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول

القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه

او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا

مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان

لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل لذاته

لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال

لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره

الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام

غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم

نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت
عند الجسم سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزءه ولا ان يقول لا نم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته
القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم
كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل
والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاجسام
يكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وهم لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما
ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد
وتتقدر به وتسري كلها في كله وان مانعت بعدها فالمانع هو بعدها

بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طبايع الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كونه المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام وكون الاخر غيره للاخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناعها للجسم لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس والمحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم من

بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع خلائه المنفصل
وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في لزق الملوها او هو
اذا نقص منه شئ مما فيه والثاني في الجسم المنقوب والثالث في
المداور تارة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان و
لازمة ومنها ان عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا و
عدم وجود ما هو محيط الطبع للاجسام الى غير ذلك لها وجوه
من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب ان اراد الاطلاع عليها وعلى
الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين
فليراجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين
بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط
للخلوص عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول
بالسطح ولقربه عن مفهوم العرفي لانه اذا سئل عن مكان ما يجاب بانه
لا السطح الباطن منه **فصل** في الحيز كل جسم اثرنا كان او فلكيا
حيز طبيعي عند الخروج عنه بالقرب بطرته وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم

هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند المثبتين له السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما تحته وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما في الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما ينبه به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بان يكون طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلا يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم اولا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرض في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان فكذا الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فان الارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض

بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القوى اي ما يوجد في الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه والاولى ان يقول اذ لا اختصاص الجسم

وقطعنا النظر عن تاثيرات كالامور الخارجة عن ذاته لئلا يجران فض القواسر

وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب

نفس الامر فلا يقتضي الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل

بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين لا محالة وذلك الحيز الذي

حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لان وجود العارض للشيء

يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العارض وفي السبب اما ان يكون غير خارج او يكون

خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل المذكور

فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبيعته لا بجسميته المشتركة

ولا بهيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية

وهو المط فان الفاعل وان لم يمكن فرض عدمه مع فرض وجود مفعوله

لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته

الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان ينسب تلك الاحياز المختلفة الى

امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي هي

صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في

المكان انما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير

فالتاثير فى حصول الجسم فى مكانه بمنزلة تاثير الفاعل فى وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده فى مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم
بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون للجسم
بسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضى شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او فى احدهما او لا يحصل فى شئ منهما والكل مستحيل اما الاول
فظاهر واما الثانى فاشار اليه بقوله فاذا حصل فى احدهما وخلى مع طبعه
فاما ان يطلب الثانى او لا فان طلب الثانى يلزم ان لا يكون الحيز الاول له
حصل فيه طبيعيا لان طلب الذى لم يحصل فيه هرب عن الذى حصل فيه و
المهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم
طالبا للثانى يلزم ان لا يكون الثانى طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ لم يكن على
سمتهما او كان عليه ولكن بتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما فى جهة يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل
الى اقربهما عاد الى القسم الثانى ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات
ولا مخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض
لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى
الجهات بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف انما يتحقق
بالخلاء او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن
الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتأتى الا بالخرق في جهة
دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا انبساط في كل جهة هذا تلخيص ما
ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا ما غير ممكن
لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ننكر استحالة هذا
العارض ولا تمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بتبعية
حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع الجزئية في التمكن
موقع الجزئية في المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون
للمركب مكان الا بتبعية حصول التركيب ولو تركب المركب بعض بعض الابداء فلو كانت

المركب مكان حالة الابداع بل من جهة الخلاء قبل التركيب ومن

اقتضائه الحصول فيه لزم وجود الخلاء بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب

حيث لا يقتضي زيادة في الجسم لا احتياج بسببه الى مكان زائد على

ما كان للبسائط فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها و

ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحدا

الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب اما

اما مطلقا او بحسب جهة المكان وما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول

فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في

شرح الاشارات واعترض عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء

البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور

او الخلاء وان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل

لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءا

من مكان الفلك الخ اقول هذه المواخذة محض المواخذة اللفظية فان

غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد

رفع الحاجة عن اجزاء البسائط عند تركيبها الى امكنة سوى امكنة البسائط و

ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداء فلو كان للمركب

مكان حالة الابداء لزم وجود الخلاء ممنوع فيلان المركب ان كان افراده

محال الا ان مطلق المركب قد يعد فلا زمان الا ويوجد في ذلك المكان مركب

اقول مطلق المركب وان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط

بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء

في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عنده في اي مرتبة

كان يظهر من تقريرهم عليه الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول

ومنها انه لا يجوز ان يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر

ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع

عاد المحذور المذكور جذعا ومنها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه

اراد قطعا واركان الشائع في قطع العضو كالانف ونحوه

غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان ممنوع ايضا لجواز ان يكون

الصورة النوعية التي للمركب مقتضية لحصوله في مكان المغلوب في باقيه

الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء

الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد

احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

المقصد من عدم احتياج المركب الى حركة البسائط ولا يخفى ان ثقل

الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي ان يناسب

فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة انذرها

شديدا مما المدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل

قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي

تعم الاجسام كلها ذكره هٰهنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه

وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة

الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل

متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الامور الخارجة عما

يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه على تناه مخصوص وذلك الشكل انما ان يكون

للطبيعة سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستند اليه ولقاسر لا سبيل الى الثاني

لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه هو المطلوب فان قيل كما ان الفلك لا يخلو

عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك الشكل لم لا يجوز ان

يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين قلنا الفرق

بين الصورتين بين اذا لم يضع الزمان تمام المقولة انما يحصل بسبب
الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلاً لا مطلقاً ولا معيناً فلذا
حكم بان الفلك لا يقتضي وضعاً معيناً واما الشكل المعين فانه مقتضى
للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبيعياً واعلم ان الشكل الطبيعي
للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلاً
متشابهاً واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها
في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل ولكن
اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية
المشتركة لانها من حيث هي معينة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف
الطبائع فلابد من استنادها الى الطبائع اقول وههنا شئ آخر وهو ان البسائط
وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة
مختلفة تخالفاً نوعياً كما بين في موضعه فلابد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي
الا الطبائع تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة
الارض تقتضي الكروية والكيفية الحافظة لاي شكل كان
ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكد للاول

للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة
بالاشياء الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما زالت عنها الشكل
ولم تزل اليبوسة صار اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى
الشكل الطبيعي بالعرض وعرض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة
من وجه كالمرض الذي تفعل الطبيعة في بدنه الذي قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب او
تداوير او خارج في الشكل لاجل القسر وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل اختلاف
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب
واحدة ولا لازم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور
المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف
الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي ان اقتضت كرية شكله
اتصلت به صورة اخرى اقتضت منه كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فحصل
للشكل اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد
واختلاف استعداداتها بل يجوز ان يكون ذلك السبب في الافلاك اعني
جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الذاتية

نعود الى القوابل واستعدادها كذلك جاز ان يتصل ببعض البسائط
صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة او
تصول لها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا
اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك
الكلي فلا بد ان يسرى في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة
للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال واجوبة المنع
عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وتحلت فيها
صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل
عنصر صورتان نوعيتان او نقول الحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك
وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره
من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها
المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية
كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام
بل قواها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة

مجردة هي في ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما اذ ذكره في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين
كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم حينئذ ان يكون لشيء
واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او
ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال بعض الاعاظم

انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون

بسيطا اقول بما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج

الى ما اجاب عنه من ان معنى تركيب الصورتين والقوى ان يكون لجزء

الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان لجزء كان له قوتان

وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى

مختصة بالبعض ثم قال ولان الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك

وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتمم افرادا

من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرح جواب حجة انحصار

المبدع في شخصه قوله وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا

بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة

ولذلك لم يكن كرة متشابهة التحريك كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة

لكانت له حركة مخصصة يخرج بها نفسه الاوضاع من القوة الى الفعل المتشبه

بمبادئها المفارقة كما هو المقرر عندهم واما انه [illegible] من حيث كونه

جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا فلا يلزم ان يكون [illegible] صورة

حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة

مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة متنوعة تكون مبدأ

وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا

يلزم في شيء من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل الاشكال في

الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في

كل منها منفعة وخاصية يجب ان لا يكون قوة طبعية عديمة الشعور

تسمى بالمصورة لتحصى احتياجه الى تجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان

كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة

تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول

عن الوصول الى غاياتها فضلا عن مبادئها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك

وهو ظاهر ولا عن النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان

النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم

كيف تكون الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف

يمكن ان تحصل لنا في ابتداء تكون ابداننا هذه الامور ايضا فلانا

الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا فكيف

الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان

منشئ كل الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين

على عالم الاجرام كما هو راى اساطين الحكمة والتالهين كافلاطون ومن قبله

من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل** في الحركة والسكون

لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون

مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما

اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي

هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على

تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة

الى الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة

بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود

اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تع وضرب من الملائكة

او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه

بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون

الوجود والقوة حاصلا له غير حاصل له هذا محال ومن شان كل ذي قوة

ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه

عليه ذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى
الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ
الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربع منها كما سيرد
عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة
التدريج وليس يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة المأخوذة
في حدها الدفعة المأخوذة في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف
الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن
الجائز ان تحد الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذين هما سببا هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على
ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار
الذات ثم لا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد في هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان
ما بديهي وقد اخذ ذلك لوجه التي هي من كل واحد منهما في تحديد
ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على
الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في
تعريف الحركة على تلك الحقيقة لا اتصافها بها فلا يبقى ان الماخوذ في تعريف
الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والماخوذ في تعريف
الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي قصد تحديدها
انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم
اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدإ
والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا
بعده فيه بخلاف احد الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهو صفة واحدة
شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا لا يتغير
بتبدل بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان
بحسب ذاته واحدا شخصيا مستقرا لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة

العين المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالعرض اذ له حدود
بالقوة من جهة اتصاله موافاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير
مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون
من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين
صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره في
ذاته واختلاف نسبته الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة
منقسم بانقسامها واحد لا بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاولى
الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة
المنتقلة كراس مخروط مما يمس السطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا
فقد يعرض للنقطة المنتقلة انه يحصل من استمرارها على ذلك
السطح خط [illegible] نقطة [illegible] ليس شيء منها فاعلة له الا [illegible]
بل هي متحركة غير باقية فالحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة القطعية
وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة الذي هو التوسطية واشبه بالنقطة

المفروضة فيه التي لم تفعل بل تأخرت عنه وهي الاكوان المفروضة
بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم
يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء
كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور
الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين وليس السيال
مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة
اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى
فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمها ومن
الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك شاغل لبعينها حال الحركة
في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها
مع استمراره مبدأ النفسه من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كأنه شيء
ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد حد انفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل
من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهتا قوة وفعل

وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم ولقائل ان يقول انا نعين آناً في
زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن و
يلزم بازائه جزء غير متجزئ من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكنا فلا تكون
الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من
الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب
بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون
انما يتحقق في الزمان لا في الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان
متصفا فيه بسلب الحركة عما من شأنه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا
ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة
في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للمنفي اي الحركة
لا للنفي اي عدمها وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن
خلوه عنهما في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون فيما في
فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف فاخترنا ان الجسم متصف فيه بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة والسكون نقول

انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف
بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا وانما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل
اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت
اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين والاول هو اذ العرض
لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب
له ولم يكن له امر منتظر الحصول وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء و
ان يكون ما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما
الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله اذ كل متحرك فله
محرك غير الجسمية اما ما يتحرك بسبب امر خارج مثل المدفوع والمجذوب فلان الامر في
حركته من جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
متحركا من غيره يحتاج الى النظر والاستدلال وعليه براهين كثيرة تحتاج الى الاطالة منها
هو ما اشار اليه بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لا لعلة غير كونه جسما

بعض الالوان كل جسم متحيز كالاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لسكوت

بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحيز

هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان

منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل

لون بياضا وليس كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نفرق

ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة

يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا ينفصل عن الفصل

بل النفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر

متكمم غير داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا

المعنى غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو

بهذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء اخر

بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في

الخارج ولا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية

الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض و

اي باعتبار ملاحظته لا بشرط شيء

عمق بلا اشتراط ان لا يكون غيره هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه داخل او تعلق

لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس

المتحرك وغيرهما من الحقائق المختلفة الجنسية انه جسم ذو اقطار ثلثة ولا

يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثانية فلا يمكن ان

لها ذات كان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج نوع وشيء آخر غير النوع

يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية

الانسانية حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود فجعل

هذا الجسم شيئا وذلك الجسم شيئا فصول في الذهن فقط واما البرهان

الثاني فهو انه لو تحرك جسم من الاجسام عن حيزه لما امكن توهم امر في غيره يوجب

بطلان حركته وان كان ذلك صار السكون في حيز اوصل ما هو المطلوب بالحركة

مطلوبا لكن بطلان التالي ضروري فيجب بطلان المقدم وبيانهما من قوله هذا البرهان

هكذا لو تحرك جسم ما بمجرد جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان

اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى

جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح

وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب

بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه لا يكون متحركا لذاته لامتناع واما بالله

وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله وفي فيه

بحث اما اولاً فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا

تحرك الجسم لشيء غير الخشبية بل بطبيعته هو على حالته الطبيعية بل لا و

ايراده لنفي كون شيء من الحركات ميلا تما لذات الطبيعة بما هي واما ثانيا فلانه

يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امراً يستحيل حصوله بالكلية في الاعلا

مثلاً فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما

يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان

فلا لجواز ان يستكمل كمالا بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق

فيتحرك عن غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر حادث

وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي المحرك وهو اما ان يكون نفس

المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من حيث هو محرك مفيد لوجود الحركة

المتحرك من حيث هو متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شيء

واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس

اذ المعالج النفس من حيث ما لها من الطبابة بملكة المعالجة والمستعالج

ما لها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب

والمريض متعالج فموضوع التاثير والتاثر مختلف فيها علم ان الحركة تتعلق

بامور ستة وهي المحرك والمتحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة

والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة هما

المحرك وما فيه الحركة كما فعل المص ولا تنسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن

المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار

مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع

في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد

الذي يكون له في آن آخر مخالفة نوعية او صنفية فيتحقق انه عبارة

عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا

واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد

كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها

الناقصة ولا يتاتى لاحد ان تقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان

الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد في

ذاته بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل

آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل والزمان وهو محال لاتحاد الاثنين

غير السواد غير محصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد وانضمام آخر اليه
بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان
معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة
بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات
المترتبة بين حاصرين والجواب ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها
موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الاين في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك في الكم كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بالبرهان
بل ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين

مما احاط به جسم في كل آن فرض في الضرورة لاين بالفعل ولا يخلو جسم عن

وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم

ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات بل الحق ان افراد ا

التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد آنية

هي مقتضيات السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة

بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم فيكون المتحرك ما دامت الحركة

باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض

متضمن لجميع الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات ما للحركة يكون نسبة

تلك الحدود اليه نسبة النقطة الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني

حاصل للمتحرك بالفعل من دون ان فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي

هي حدود ذلك الفرد فيحصل فيها بحسب الفرض ولا يلزم خلو الجسم عن المقولة

المتحرك فيها ولا تتالي الآنات ولا الاينات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ

يوجد فرد واحد آني منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها

غير متناهية كما قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند البصير الحاذق

الحركة القطعية التي هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة انقساما الى المقادير لا الى نهاية من الاجزاء

في الحدود لا اسم سوا كانت من المقولة التي وقعت فيها الحركة
او غيرها ولا ثباته وجه آخر مذكور في المجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام
متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين
المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق
بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة
لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة
التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئاً من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد
الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب
اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع
الحدود حصل بحركة وجميع المقادير بطفرة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع
في جميع اجزاء المسافة واقول فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولاً فلانتقاضه
فيما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح فلا محالة تلاقي
تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط
لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى
المسافة واما ثانياً فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نم انه لا موافاة لها في الزمان
فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم ان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق في
الزمان بينهما ممكن بل متحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى
الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى
المتصل المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها موافاة لحدود اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعل [illegible] غير منقسمة صفة
سواء كان مرسوما موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة لجميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الراسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر
بعضا من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه
انحلالها ليقاس عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على
الجسم ينبني عليها [illegible] فانها منزع تلك الشكوك كما وعدنا في اول
الكتاب فمنها ان المتحرك اذا وصل الى المنتهى لم يبق الحركة لتمامها [illegible]

فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول
الى المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان نفي الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها ولا بعده كما
فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا
قبل الوصول اليه [illegible] المذكور غير حاصر وان اردت به اعم من ان يكون
آنا او زمانا [illegible] في زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية
وطرفاها موجودة في ذلك الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تامل
سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم
اتصال الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب
انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي
والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به
المعدوم مطلقا فلا نم ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل
فالذي يلزم ليس الا اتصال الكائن في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال

الكائن فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد حقيقى
متحقق فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى وثانيهما
ان الماضى من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضى الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال لوجوب زوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا فى آن فما لا يكون موجودا فى آن لا يكون موجودا
فى الماضى وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضى من
الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا فى نفس الزمان
الماضى ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه فى الآن ولا يسلب
عنه فى الآن الوجود المطلق والآن انما يكون ظرفا للسلب وحده فيما ليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود فى الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
فى المستقبل من الحركة حركة فى الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل مدافعة لاجزاء
الى جميع الاقطار على النسبة طبيعية كما يكون فى سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا

على وجه يكون للزيادة مداخلة والاصل في خروج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج بقولنا مداخلة في اجزاء الجسم في الاقطار
خرج السمن فانه في العرض والعمق بقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع
الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيوده
على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت
او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط او المادة فقط او المجموع
اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة
انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت كل المادة
او الثابت هو البعض الذي كان حاصلا في الاصل والتغير انما يقع في الزائد والاول باطل
لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم غير باق مع الفصل
والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وتشبه فصار الكل متصلا
واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية والنمو
يتصل ولم يحصل معه فلو ادام ما صار غذاء له وكلاهما منافية واما الثالث وهو ان يكون الباقي

مجموع المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة كما فيما نحن فيه

لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة

اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى

غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي الكم في هذه

الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متمايزة غير متناهية في زمان محصور وهي

وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب لظهور كمالات

تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة

النوعية واما قوله ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل

وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الاخر بالتبدل

فجوابه ان الاصل بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة

النوعية مبدا لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات و

النقصانات كالصفات المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام

الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من ان في النامي بعض المادة والنوع من الصورة

وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب ما دخل المادة

ولا المقدار فان المادة الباقية لم تزد مقدارها بل انضاف اليها مادة
اخرى فصار المجموع اعظم مما كان ولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية
في النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال تشخص وحدوث تشخص اخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة النوعية
تشخصا ويكون مراده من النوع هو المتنوع على طريقة المشائين المشهورة
على انهم لا يقولون المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة
على رأيهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا الا ان نقول هي محركة من حيث
ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين وفي
شخص اخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد البدن لان الانسان
حيث البدو واثبات النفس غير جرمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في
الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة
فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضم جسم ذي مقدار الى جسم
اخر مثله والذبول انما هو تخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها عنه فليس

فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها

وانما انفصل عنها جسم آخر له مقدار فلا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء

الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال او حركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال

فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح

الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية ازدادت عند النمو على ما كانت عليه

قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي

الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في

حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة

المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قال المجيب

والا فالامر كما قاله المعترض قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا

وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات

كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير

التنزل فلا بد من انعدام المنفصل وتجدد جسم آخر متصل كما حقق في مقامه

فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو

لتبدل الموضوع ولو اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فلا يتحقق الحركة في الكم

في الكون ضرورة انه لم يزد مقدار جسم الحيوان اصلاً اذ المقدار الزائد قائم

بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة المتصلة تبعاً عيانية وللقائل ان يقول الاتصال

ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسماً واحداً طبيعياً منقسماً الى اجزاء

مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركباً

من اجزاء اخر متباينة الماهية او الوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان

يتحقق بين الغذاء والمغتذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيهاً بالمغتذي

والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية

والوجود وان لم يكن متصلاً بمعنى عدم تركيبه من الاجسام وتحقق الاتصال

بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال

بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد بان النمو والذبول حركة

كمية موضوعها باق بعينه فان زيداً الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته

كما ان زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم

والصغر في مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال

في ان موضوعهما شخص واحد وقد تشنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو

نفعنا

يقول ان زيداً الطفل هو بعينه زيد الشاب نفسهما المجردة واحدة ثم سلم لكن لا يتجه

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه لكن
البدن فهم كيف تبدل كثير من اجزائه الاول وانضم الى ما بقي اكثر منها فاولى
ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق على الجسم بالاعتبار
الذي يكون به جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه
قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية
محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق
عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها
فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد
افراد المقولة عليه لانه لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير
قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي ما فيه
في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار الا انا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير
مجتمع الاجزاء حدوثا وبقاء معا لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه
الجسم وان كان تدريجي الحدوث ولكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي الحادثان

الحادث من قطع الجسم بشيء وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء
في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه
وقد انضمت اليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء
بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً في
آن آخر سابق عليه او لاحق به فاذن يمكن ان يكون في الجسم حادثة من زيادة
مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة
الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب
بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه
دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما من شيء
من تلك الامور الا ويمكن ان يحصل له فرد ثابت فعدم القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة
اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن و
الهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون
الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مادة أخرى وهو النمو والسمن أو لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي إلى

الانتقاص إما أن تكون بإفناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال أو لا

يكون كذلك وهو التكاثف وثالثها حركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء

صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب أن يعلم أن تلك الحركة

لا تقع في جميع الكيفيات بل إنما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى أن

يشتد فيه لا بمعنى أن نفسه يشتد إذ قد علمت أن ذلك مما لا يتصور ورابعها حركة في الأين

وهي انتقال الجسم من مكان إلى مكان بل من أين إلى أين آخر على سبيل التدريج

وتسمى نقلة وخامسها حركة في الوضع وهي أن يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة

فإن أجزاءه تباين أجزاء مكانه وما في حكم مكانه من نسبته إلى غيره من أجسام وقد يلازم

كله مكانه فقد اختلف نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم

يختلف نسبة مجموع الجسم إلى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينتقض

عكسه بالكرة المدحرجة واعلم أن الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة

على أحد أقطارها بشرط أن لا يفارق مكانها وكذا البيضي إذا تحرك على قطره الأطول

والعدسي إذا تحرك على قطره الأقصر وكذا الأسطوانة القائمة والمخروط القائم إذا تحركا

على سهميهما وقد يكون متحركا في الوضع والأين معا لكن أحدهما تكون بالذات

بالذات وفي الاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا

فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانه داخلا في التعريف

كما زعمه صاحب الحواشي بل لتلخيص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع

الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه

اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت

الصورة الجوهرية فيهما بل انما تغير في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان

الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الى الحد بين نوعين متخالفين

بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا

محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن في جوهر كيفية

واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بحسب الفرض

وهذا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم به وفي فلا يمكن للصورة بالقياس

الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات العرض لا يقبل

الا بالعرض مثل الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي

متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد ينتقل من الاشد الى

الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل

[illegible]

من اين الى اين والانتقال من الكم الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي ومن الاين
في الوضع الى الاخر فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحال فيها
انما هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في التعمم في السلاح ثم في التسلح واما متى فلان وجوده للجسم
بتوسط الحركة فان كان حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكان للمتى متى آخر
هو حال اخر واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيئة
قارة الى هيئة قارة لانه لو كان عن هيئة غير قارة لما كان خروج عنها وترك
لها بل المعانقة لتلك الهيئة مثلا كما ان الحركة من التسخن الى التبرد وكان
الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد ترك مقولة
ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره
بهمنيار في التحصيل في نفي الحركة في مقولتي ان يفعل وان ينفعل واقول توضيحه
ان الحركة في كل مقولة عبارة عن ان يكون للموضوع في كل آن من آنات زمان
تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من المقولات كمقولة
متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيئة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة
كالحركة والزمان فلو تحرك شيء في مقولة متى مثلا لزم ان يكون له في كل آن يفرض من آنات

[illegible]

من زمان حركة سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر
الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يؤخذ فيهما مفهوم
التدريج وحد الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والاتصال وا
المسامن حيث انه مسافة فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم
اى كما ان الانتقال لسنة الى سنة دفعي كذلك الانتقال من مسافة
ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ ومن ميل الى ميل دفعيا بالبيان المذكور و
ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء ايش لا يكون الانتقال في مقولة
متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول
ايضا ان كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما
ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك
الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او
قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي من مباين المتحرك في الاشارة الحسية او لا تكون
وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور
فالحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما
في الحيوان وان لم يكن لها شعور فهي حركة طبيعية كانت على نهج واحد كما في العناصر او

بنحو واحد كما في النباتات وان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او الميل القسري
لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام ان الحركة لما كانت امرا متجددا
الذات امتنع حصولها فلابد ان يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم
تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافتها كان
مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث
انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من
تبدل الاحوال لا يقال للحركة حيثيتان احدهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم
بين مبدء المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى اخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية
غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية
الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه
الى تلك عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي امران احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة مستبدلة

مستبد التي يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة لا لو تصر متحركة

فموجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند

حصولها تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها هي الحالات المتجددة وكما

ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط

والقطع الثابت للمقتضي وللقائل ان يقول الكلام في علة

تجدد الحالات الغير طبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب

بان الطبيعة مع حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة

اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات تتجدد متعاقبة

والحركة معدة للحالات على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تعود الى

الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية فمقتضى النفس

فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات

على السوية بل التخييلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية

المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة

بتجدد الآخر على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن

انه فيما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بل لا بد من حالة متعاقبة كما هو حكم التقابل

يقال في تصحيح نسبة الحركة الى ... يتوهم مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى

القابل **فصل** في الزمان ... نفصل ثلثة الاول تنبيه على انيّة

الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية و

النهاية وقبل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا

عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمتنفون

لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له

جوهرا منهم من جعله جوهرا قدسيا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه

الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك

والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها

فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده الاعياني

انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن اجزائه

وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه

واحدا فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه

منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لما كان المذكور

فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان الآن واما الآن

الغير المنقسم المفروض فلم يكن له وجود ما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجوداً امتنع ان يكون طرفه موجوداً واما
مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف
عندهم غير مقطوع من الجانبين. والجواب ان الوجود المطلق
من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع
الاعم فكما ان المكان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون
في الماضي او في المستقبل او في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان
الزمان موجوداً لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا وتلك
لا تكون بالذات اما اولاً فلان العلة من حيث هي علة واجبة
مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما
فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من
ماهيته او لامر عارض له ونقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم
لماهيته او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاول يلزم كون
تخالفهما بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال وكل

جزء يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتبع وقوع امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فيما لا نهاية له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان تكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك
هف فيلزم تركب الزمان من الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كونه علية لامر عارض لها يلزم جواز صيرورة
الغد امس والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان
يكون بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في زمان المتقدم وهو
كذلك القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف
ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظ فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصرة
في الخمسة باتفاق العقلاء فيكون للزمان زمان وننقل الكلام الى ذلك الزمان
هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من آحاد

بجوهما [illegible] يكون اتصافهما بالتقدم والتأخر لاجل اقترانهما
بجزئين [illegible] ما قبل وللآخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان
فلا يلزم ان يكون لكل منهما في نفسه زمان آخر اذ التقدم والتأخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذاتها لا لمقارنة امر آخر معها فنفس
التقدم والتأخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان التقدم [illegible] او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبلية او البعدية باعتبارين كما ان
ذات الباري هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته
نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذلك التأخر الزماني والمعية الزمانية فانهما
اذا كانا جميعا غير جزئين من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ثالثا
هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون
مع ومعيته باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان
كذلك فهو من المضاف فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم
والتأخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم لكنه
لذاته يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتأخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء

لانها محض الاستعداد فهي تكون من مقولة الاضافة هذا اذا كان وهذا القائل

وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون

بعضها متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لابد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا

يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها

عن بعض بذواتها المتخصصة وهو انها غير مبين فانه ان جاز هذا

ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون

مميز والجزء الزمان اشتركا في الماهية والحمل فلابد من مميز والحق في الجواب ان

الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى

مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم مبدأ والبعد عنه

ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسبة كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها

ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة المنقول

من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض بالتقدم

والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

لو كان ... متعلقا بالماديات والحركة والتغير مع ان
نجد المعنى ... في غير الجسمانيات المتغيرات فان البارى تع يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم سوى العلي والذاتي والطبع
وجردنا النظر الى ذاته تع كان موجودا مع عدم الحوادث وهو لا موجود
مع وجودها فكانت له قبلية تارة ومعية اخرى ... سائر الاشياء
ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه
الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا النحو لا يتوقف على
وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارى تع الى جميع الموجودات
نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى
البارى القيوم فكانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا في
زمان واما كائناتها فكلا في زمانه فيعبر عن نسبته تع الى المبدعات بالسرمد
وعن نسبته تعالى الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى
بعض بمتى واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان
يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو

واجب الوجود لذاته اما امر وهي قضية قبلية واما التي لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية وهذا لزم من فرض عدمه
على فرض وجوده فيجري العدم على الزمان متناقض والجواب ان استحالة
نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم والواجب الوجود
لذاته بمعنى جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته ان يوجد اصلا
وانما لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا واما كون الزمان جوهرا قائما
بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون الزمان
مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحث ذات الزمان تغير اصلا الا بالعبر نسبته
الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام
والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت هناك قبليات وبعديات لا من جهة التغير في
ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات او سبقه

في الزمان وثاني الحد فهو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم
بنفسه مستقل بذاته وان اعتبر نسبة ذاته الى ذوات الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد بهذا الاعتبار وان اعتبر
نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذلك هو
الدهر وان اعتبرت نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان
وقال ايضا واما مذهب افلاطون فهو الى المعاد الى الرهانية الحقيقية اقرب
وعن ظلمات الشبهات ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى
والمحق ان هذا الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار
لما هو في ذاته متقدم ومتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل هذا الامر الذي
وجوده على سبيل [illegible] فلا يكون الا [illegible] فالزمان متعلق بالمادة التي
الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان [illegible] لكان
الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن الطوفان [illegible] لا شيئا تقدم
وهو مما يأباه العقل وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتأخرا بالذات
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان اذا كان

الزمان منقضياً متجدداً لذاته التقط ان يتعلق وجوده بالمقارنات للمن
المادة اذ لا تجدد ولا تصرم في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو نفسه جوهراً
قائماً بذاته مفارقاً عن المادة وهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك الاعظم
او هم ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما
لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان
نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد و
الحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان
واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او بالعكس كما هو رأي بعض الناس الثاني ان من تحرك
بحركة لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان هناك وجوهاً من المغايرة
والفرق بينهما ايضاً فمع كونهما واحداً منها ان الزمان قد يختلف في حد الحركة السريعة
دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان
اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً ومنها ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتين قد تختلفان في الزمان
وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

المساوق في زمان اقصر في حركة اقصر فكذا حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب
اليها الحق فتقسيمه الى انّ اما الاول هو انه بحسب مسلك الالهيين وفي هذا
ذكر الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشئ اذا كان
عدمه مع وجود شئ آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشئ متقدما على عدمه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشئ
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتأخر كما في
قبلية الاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يكون مقارنا لجوهر الابن واما
قبليته للابن فلا تكون مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه بط ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من انه ليس
المتقدم توجد من زوال نصف التقدم وذلك بعد كونه مقارنا لوجود
ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتأخر اذ قد يكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتأخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود مع انه ليس من الاعتبار متقدما على ابنه بل متأخرا عنه ولا لذات الفاعل

فانه قد يكون قبل ومع وبعد وبالجملة لابد العروض القبلية والبعدية

من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء

بالذات فلابد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز

ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحقه ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع

بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة

ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات

متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون

ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد

على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التقدم والتجدد منه ويكون جزء منه لذاته قبل

وجزء اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا

قيل وهذا هو المعنى بالزمان تا ما البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبيعيات فهو جهة

مقادير هذا الفصل الذي اشار اليه المص بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على

مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ

وجدنا البطيئة قاطعة للمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة للمسافة الاكثر فيما اذا اتفقتا في الاخذ فقط

فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على تمام

من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعة لمقدار واحد من

المسافة لان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على عكس

ذلك وجدت احدهما انقطع مسافة اقل مما انقطع الاخرى واذا كان كذلك

بين اخذ السرعة وتركها امكان اى امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة

معينة واقل منها ببطء معين وليس هو نفس شئ من المسافة والحركة او

والبطء فان كل واحد منها يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعترض

الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ في السرعة والبطء في تعريف

مفهوم الزمان كون الحركتين معا في الاخذ والترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية

التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان وقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان الطريق اما

الى اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة وان العلم

[illegible] ظاهر الانية خفي الماهية والعلم [illegible]

والقطع [illegible] الفرض [illegible]

الزمان على [illegible] يترتب عليه [illegible]

تحقق هذه [illegible] العلم بوجود الزمان في الخارج وان المنكرين [illegible]

يعترفون بكون شئ مع شئ وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج ولحوق المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات
الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والماخوذ في البرهان انما هو هذا
لا ذاك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اخذ المسافة بعينها
او كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولا وايضا فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ
او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها
مختلفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار
اذا كان متصلا واحدا ولذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما انه قابل للزيادة والنقصان
بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات و
المسافات وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو بالذات واما انه متصل
واحد فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود
معًا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا توجد اجزاؤه معًا
لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا للمسافة او للمادة المتحركة
وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة
او مسافات متساوية متساوية فى ذلك الامكان والبطء وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة
زيادته ونقصانها نقصانه ويلزم كون الاصغر جسمًا اسرع حركة والاكبر
ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارًا للمادة
لكان يزداد بزيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم
واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى
الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل مما فى الابطأ.
لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار
للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا
المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ توجيهًا لا يرد عليه شئ بان يقال
معناه لو كان هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع
فى الحركات الطبيعية وهو الذى يكون مقدار جسمه اكبر لشدة الميل

٢٣٠

الطبيعي فيه كما سنبين في موضع يكون ازيد في هذا المقدار وليكن بالامر

بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله الضعيف يكون

اريد في هذا المقدار فهيهنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان

انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه

بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة

فهو لا محالة اما ان يكون مقدار الجسم او لهيئة قارة من هيئات الجسم

او يكون مقدار الهيئة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي الى انه مقدار الجسم او

قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيئة قارة

قيل لانه يلزم ان يحيل الشئ بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم

للشئ ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه ملا القوشجي في بعض حواشيه

على بعض شروح هذا المختصر ان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون

اشياء لقار مقدار الجسم القار وما يبقى الجسم والمقدار يزداد وقار

كما هو مقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار

لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قار

فردهم افراد الكم في ثبات الطبيعة اقول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه

فيه للجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخرج المتحرك عنه في زمان
حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم
عن مقدار لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا فانه
لا محالة يلزم خلو الفلك لا عن مقداره في كل آن يفرض اذ لا يكون للزمان وجود
آني اصلا فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا
موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة
والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون
الزمان حركة وكونه مقدارا للنفسه اما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي
قد تحصل على التدريج كالمقولات التي تقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير
القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل
من حركة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الحواشي القديمة فمبني على عدم التفرقة بين
الاتصاف بالشيء بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه
النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع
الجسم بشيء اذا انقطع تدريجي والحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة
الجزء والحاصل في كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح

لما عرفت من ان زوال الماس عن موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا
بالحركة وهي في زمان فالحركة غير ملاقية للمسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة المسطح في زمان
حركتها حتى لا ينافي الملاقاة الزمانية بينهما ايضا فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من المتالهين
على ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير منقطع البداية
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان
له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع
البعدية فهي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض
هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة
منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ
قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق
بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان
قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدم نفس وجوده

وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فرض عدم الزمان يستلزم فرض
وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من
لا يشعر وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
بحدوث الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم
العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم
الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض آخر ههنا ليس بزمانى والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستلزم زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك
قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما كيف وقد ذكر ان
مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان
بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة

والنقصان يجب ان يكون موجودا او مجموع الحوادث من حيث هو مجموع

مما لا وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل ان يق

اولا فهو انه لا شك ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل

وجوده اذ تناهي المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية

بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا

بالعدم فكذلك حركة هي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق

وكما ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تأخره عن امر

متقدر موجود او موهوم خلا غير متناه الذي اجزاءه مكانية فكذلك تناهي الزمان

الذي هو محدد جهات الازمنة وعرض الزمانية لا يستلزم تأخره عن امتداد

زماني موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارن تاخرا زمانيا وان

كان الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك

شيء لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان مقدارا متصلا موجودا في

الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات الذي يبتني

والوسط والطرف والحيثيات ولا تعدد بعدد وجود اجزائه مجتمعة غيره

مصوق في ... يجمع اجزاؤه في

...

قيل الزمان كمية ... الواقع موجود ...

حركات ... الزمان الى المكان ... على

ان للوهم ... غير متناهية

العالم ... السطح الا بكون ... يجوز تدريجيا بالقياس الى زمان

او الى حد والاضافة ... فيه وكذلك كل ما هو غائب عن

مكاني ... في التجدد والتقضي والحضور والغيبة انما هو

في الزمان والمكان ... الى الزمان الاخر والمكان الاخر واما بالنسبة الى

المقدس الحق ... فلا يتصور شيء منها بل ... من الوجود

فاذا كان الزمان في الواقع وبالنسبة الى المفارقات وللحق الاول

موجودا متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان البراهين ...

ان يقول لما كان التناهي واللاتناهي من باب التضايف والمتضايفان

كان احدهما بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة

فنقول ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهاية لا محالة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يزين صدور الصحائف في الكلام وازين ما يوشح به بدائع النثار والنظام حمد حكيم خلق العالم بايجاد النظام وشكر منعم افاض علينا شآبيب العلوم من سحائب الانعام واوثق العرى العصام احكم الحبال التي ليس لها انفصام الاعتصام بالصلوة والسلام على [illegible] خاتم المرسلين اكرم الانبياء العظام وعلى آله الاتقياء الكرام وصحابته الاصفياء الى يوم القيام اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الازلي القوي يوسف المعروف بحسين علي النخجوانی تمم الله کرمه صانه الله عن مشاغبة المخيل الفوي قد استجاز عني ادام الله ايامه من شرح الهداية للفاضل النحرير العلام الكامل اعلم علماء الاعلام البارع في الفلسفة والتصوف والكلام البالغ في العقليات والفائق على علماء الاعلام الذي كانت تنايه على عزارة علمه معالمه المشهورة والدلائل وآثاره بل هو لوضوحه لشهرته يستغني عن المديح والاوصاف ولم يدل الاعتبار الاحتياج الى التعريف والوصف كيف لا وهو مولانا المحقق صاحب التدقيقات كالبارع [illegible] صدر الدين الشيرازي المتوفى سنة الف وخمسين من هجرة سيد الاولين والآخرين [illegible] لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني الفائق في الفضائل على الاقاصي والادانى وكان من اشد ملازمة لجمانة في المراتب العالية والمفاخر السنية صاحب التصانيف المشهورة كالافق المبين والقبسات والصراط المستقيم والايماضات وغيرها من المعربات ونقل تفصيلها من التشقة المذكورة كتاب المبدء والمعاد وشرح اصول الكافي للكليني في مجلدين على ما قال العالم المحدث الكبير في تذكرة العلماء الرضوي [illegible] الى غاية ما تمناه والى [illegible] السوق ثم انتهى على [illegible] في هذا الكتاب [illegible] الالباب [illegible] في تصحيحه [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الشيرازي في تحقيق القريحة **اقول** لما كان يرد عليه ان القريحة الاولى بمعنى الطبيعة والثانية صفة لها بمعنى المفعول والفعيل بمعنى المفعول لا يلحقه تاء التانيث فحق العبارة ان يقال القريح حمل على ما هو في الكلام الفصيح كما لا يخفى على من له ممارسة في الادب وتتبع كلام العرب نقل مولانا المفتي واستاذنا الالمعي السيد حسين علي مد ظله العالي في هامش شرح الشيرازي المطبوع لدفع هذه الشبهة جوابين احدهما من الفاضل اللبكني وهو قوله صفة مشبهة بمعنى الجريحة من القرح اي جرح وقرحة وجراحة وحاصله ان القريحة ههنا ليست بمعنى المفعول بل بمعنى الفاعل فلحوق التاء بحسب القياس وهذا الجواب وان كان غير مرضي لذلك المقام لكنه لم يتعرض لضيق المقام فاقول وجه عدم الرضا ان القرح متعد ولازم والقريح مشتق من الاول ومن الثاني بل المشتق منه قرح قال الجوهري في الصحاح قرحه قرحا وقرحة فهو قريح وقوم قرحى وقرح جلده بالكسر يقرح قرحا فهو قرح اذا خرجت به القروح وقال الجمال القرشي في الصراح القرح بالضم والفتح ريش كردن وخسته كردن ومع نفعها بقال قرح فهو قريح اي جريح وهم قرحى وقرح بالتحريك ريش برآمدن ومنه يقال قرح جلده فهو قرح انتهى وفي القاموس القريح الجريح وبالجملة الصفة المشبهة بالمعنى المذكور هو قرح لا قريحة كما زعمه اللبكني مع ان قوله بمعنى الجريحة غير صحيح من وجهين لفظا ومعنى بل قوله من القرحة ايضا وثانيهما من المتبحر العلامة المفتي الفهامة حيث قال ههنا بالجواب الثاني هكذا افاد مولانا المفتي العلامة مثل ما قال عند اختتام الاولى هكذا قال الفاضل اللبكني تقرير الجواب الثاني بعض نا القريحة والجريحة لا بالفتحة كما قيل في بصيرة في قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة والفعيل بمعنى المفعول لا يلحقه تاء التانيث بمعنى ما اشار بقوله لعل الى ما فيه من الحمل على الياس بقياسي اي تاء المبالغة ومن الناس من توهم ان هذه الحاشية من المفتي العلامة بقوله لعل ثم ربط بقول الفاضل اللبكني فاعترض ان هذا غير مربوط به ولم يدر ان هذا الجواب آخر عن اصل الجذر ورد الثاني لكلا الجوابين من الاستاذ اليلمعي المذكور لا المفتي العلام والا فيما المعنى لكتابة اسم اليلمعي في الخاتمة وثانيا ان الاستناد بقوله بل الانسان على نفسه بصيرة ليس في محله فان البصيرة في الآية ان كان صفة فهي بمعنى الفاعل اي المستبصر الكامل كما قيل لا بمعنى المفعول ولم يعلم بان الاستناد بلحوق التاء لغير التانيث بوزن الفعيل من غير لحاظ كونه بمعنى المفعول كيف واذا لم يكن التاء للتانيث فلحوقها بالفعيل بمعنى الفاعل او المفعول على سواء بل هو مستثنى مما تقتضيه العلامة لكفى الالتزام بان كثيرا من اهل الفنون والعلوم يوردون الاسماء التي للمبالغة فيما يسمى على هذا الوزن كما على من تتبع كتب الفنون فلعل هذا المعترض لكن استحب ثم من قولهم زيد كالاسد قائلا بان زيد البس الذيب ثالثا ان عدم انحاق تاء التانيث بالفعيل بمعنى المفعول غير مسلم فانه قد يحمل على الفعيل بمعنى الفاعل فيلحقه التاء كما في التسهيل ولم يتامل في ان عدم اللحوق به على خلاف اللحوق فانه خارج عن القياس مقصور على السماع ولا سيما اللحوق بالحمل على المباين ذاتا ... لا تفيد معنى بخلاف تاء المبالغة خصوصا في توصيف ... هكذا ... المقام ولو سلمنا فغايته ما لزم منه ان يكون هذا توجيها آخر للحوق التاء في القريحة بطريق الاحتمال ... احتمال ... هذه الآية في سورة القيامة هكذا بل الانسان على نفسه بصيرة وليست مصدرة بلفظة ان كما نقله المفتي ... المعنى ... المفتي ... المفتي العلامة ... قد ... المعنى في عبارته لكن التصرف المذكور من قلم الكاتب

والطابعين من اطلع على صناعة الطبع لا يشتبه عليه حال تصرف الصانعين وتشنيع مثله لا الاصلاح بل على شارحه حين الانطباع بعد طبع بعض الصفحات صحح
على الحجر ولهذا لم يدخل في جدول ازالة الاغلاط وكيف لا وليس اثره في المسودة وكذا في النسخة المطبوعة مرة ثانية وقس عليه حال الف شتاني كان يلزم
يكتب معه شي مما يعترض عليه بهذا التوهم ايضا ولا يخفى الى في نعم لو وجد في المسودة لكان عنده حجة مبينة ان لم يكن مما يلتفت اليه عند المحصلين ونحن نعارض
بالاشياء الفحش موجودة في مسودة التي اعطاها معلم الاطفال من السهو والنقص والانمساخ وكذا في نقلها الذي عرضه على بعض العلماء من الانسياخ صحح
كونه متشبها في هذه التشبهات من سبع سنين واصلاحه من ابتداء مدة حيثما يجد حين نقلها قوله فيما سيأتي ليس فيه غبار بوجه من الوجوه والصحيح ليس عليه غبار ومنها
قوله لا تكون متناسقة مربوطة على قوله والصحيح مربوطة بقوله ومنها انه كتب على الجد بالالف في موضعين موضع على البيان ومنها كتابة جلية من غير على حدة
كتابة سورة القيامة بالالف لابد كذا القيمة والحق ان يعرف اجل من ان يصح في ابطال ما لك النقوش والاقوال بل يحال على شتى من المعترض من الجمال
وانما ضيعنا وقتنا بهذا لئلا يتوهم الجهال من الاطفال ان تلامذة مولانا لا يخطر ببالهم الجواب بالبال فتوكلنا على الله المتفضل المتعال **قال الشيخ** في مبحث اسم
من الاشارات اللهم الا من عائق بانه خارج عن طبيعة الامتداد لازم او زائل ويعلم ان العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع
تلك الطبيعة بل كان نوعه في شخصه انتهى فقوله لا اثنينية بالاضافة والضمير الى الامتداد وفي النسخ التي رأيناها والصدر الشيرازي نقل من خطه قوله بعد قوله
بعينه لكن نسخ الشيرازي مختلفة في بعضها كان لا اثنينية وبعضها كان للاثنينية وعلى التقديرين مدخول كلمة لا اسمه وقوله بالفعل خبره وقوله
ولا فصل عطف على قوله كان مع الربا من عطف الاسمية على الفعلية ويحتمل ان يكون تامة ومدخولها مرفوعا بها وحاصل المعنى لو كان العائق الطبيعي للانفصال لازما
الامتداد لم يتحقق الاثنينية ولا يكون فصل وتعدد بين اشخاصه بل انحصر نوعه في شخصه قال الفاضل اللكنوي في تحقيق هذا اللفظ اسم كان ضمير الشان اي ثم لا ثم فيه
بلا الا لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي من زيفه البحر العلامة والمفتي الفهامة وجه التزييف انه يكون ح قوله كان لا اثنينية بالفعل غير مربوط بالشرط المقدم
لعدم عائد اما اذا كان للاثنينية بالاضافة الى ضمير الامتداد فالربط بالعائد ظاهر وكذا اذا كان معرفا باللام فان اللام عوض عن العوائد [illegible] اولها
ان [illegible] اللكنوي طابق المنقول عنه وفي حرمة نسخ صحيحة اي الاشارات وهو من قبيل المتوهمات اذ الموجود في النسخ الصحيحة من الاشارات لا اثنينية بالاضافة
[illegible] لا يفرق بين المضاف الى الضمير وبين غيره والا يلزم عدم الارتباط بين الشرط والجزاء لعدم العائد وثانيا ان قوله لا اثنينية بالفعل ولا
فصل بين اشخاص الخ جملتان متناسقتان مصدرتان بلا لنفي الجنس واقعتان خبرين مفسرين لضمير الشان صحيحتان بحسب الاعراب بخلاف قول
المرزابادي فان الجملة الثانية وهي لا فصل بين اشخاص الخ لا تكون متناسقة مربوطة على قوله فانه لا يجوز عطفها على جملة كان لا اثنينية الخ لعدم الربط
بالشرط المقدم الى آخر التوهمات واعجب العجاب من هذا المرزابادي انه كان قوله لا اثنينية بالفعل جملة مفسرة لضمير الشان فكيف يرتبط بالشرط المقدم مع عدم العائد
والجملة الثانية لو كانت معطوفة على كان ثم كيف لا يكون مربوطة بالشرط المقدم مع ان اللام في قوله تلك الطبيعة رابطة اذ المراد منها طبيعة الامتداد
المذكور في الشرط المقدم وثالثا ان الجملتين على عبارة اللكنوي مفيدتان لعموم النفي وكلمة لا بمعنى لا شي من الاثنينية بالفعل ولا شي من الفصل بين اشخاص الخ
بخلاف قول المرزابادي فانه ليس فيه عموم النفي المقصود هناك ولو جعل لا فصل نكرة عطفا على الاثنينية المعرف بلام التعريف وبالفعل خبرا بين الاشخاص
متعلقا بالخبر كان عدم التناسق موجودا والعطف النكرة على المعرفة وبخلاف المقصود فان المقصود نفي الاثنينية من بين الاشخاص مقيدا بالتقييد بالفعل لا النفي
بالفعل مقيدا بالقيد من الاشخاص مع انه لا يفيد عموم النفي وعلى قول اللكنوي اذ جعل لا فصل معطوفا على لا اثنينية او على اثنينية وبين الاشخاص خبرا

متعلقا به كان الكلام هنا سابقا الى آخر ما هو بيانه وعلى ذلك ثانيا واما فلان المراد من النفي نفي تعدد الامتداد المفروض واذا فرض العائق عن الانفصال الا زمانا
طبيعيا ثبت عدم الاثنينية وذلك الامتداد بين الاشخاص بالفعل الذي هو المطلوب لا حاجة الى نفي الجنس او سلم فالجملة الثانية تكفيه في تحصيل التأسيس الذي
هو الاصل فقوله ليس فيه عموم النفي المقصود ليس بشيء واما ثانيا فلان قوله كان عدم النسق هو جواز العطف النكرة على المعرفة من المختص علته
ومن منع عطف النكرة على المعرفة ولا يحكم بتغليط جاءني زيد ورجل آخر مع الامثلة الصريحة واما ثالثا فلان قوله المقصود ونفي الاثنينية من بين الاشخاص
مقيدا بالفعل غير مسلم لم لا يجوز ان يكون العكس اي الحكم على النفي بالفعل فان الكلام في العائق الخارجي من الطبيعة لكن لما فرض زمانا
حكم بانه وان كان التعدد ممكنا بالنظر الى نفس الطبيعة لكنه لا يوجد بالفعل مع ان المقصود قد يكون في القيد الاخير كقولك ما ذهب الامير اليوم راكبا
فالمقصود نفي الركوب لا الذهاب واما رابعا فلان قوله بين الاشخاص لو كان خبرا وبالفعل متعلقا به يستلزم ان يكون قوله لا اثنينية بالفعل
ولا تعدد بين الاشخاص آه جملة واحدة مع انه صرح فيما سبق انهما جملتان نعم غاية ما يعتذر من قبل الفاضل اللبكني ان العائد من الجملة
الاولى محذوف وقوله لا اثنينية آه بتمامه جملة واحدة والعائد الى الشرط اللام الواقعة في تلك الطبيعة وقوله لا اثنينية ولا فصل بعطف التفسير
مشتملة على التأكيد لكن لا يمكن هذا من الزاعم فانه قائل بانهما جملتان **قال** الصدر الشيرازي مؤلف النسب بين الاعداد والابعاد
اعلم اولا ان التأليف لغة ايقاع الالفة ويطلق على المؤلف كقولك هذا تأليفي وعلى الحاصل بالمصدر تقول وقع بينهم تأليف اي الف ارتباط
فسر المفتي العلامة قوله المؤلف بمعطي التأليف اي موقع الالفة والارتباط فنقول من زعم ليس معنى التأليف في اللغة اعطاء التأليف بل معناه
ايقاع الالفة وتفوه بما يليق ليس بشيء يلتفت اليه وثانيا ان قوله بين الاعداد والابعاد يحتمل ان يتعلق بمؤلف فالمعنى موقع النسبة و
توسطها بين الاعداد والابعاد ويحتمل ان يتعلق بالنسب فالمعنى معطي الارتباط بين النسب التي هي بين الاعداد والابعاد وعلى هذا لا حاجة الى تجريد
عن معنى الالفة كما في الاحتمال الاول وبناء عليه قال الاستاذ العلامة والمفتي الفهامة اي معطي التأليف بين النسب في الابعاد فمن زعم انه قال الشارح
مؤلف النسب بين الاعداد والابعاد لا بين النسب التي في زعمه لقد ابتلي بوهمه وثالثا ان النسبة ولو تباينا وسلبا لا تخلو عن ارتباط بين الطرفين ليس
عينه فمعنى اعطاء التأليف بين النسب بين التماثل والتداخل وغيرهما ايقاع الارتباط في ذواتها واعطاء تلك الصفة في انفسها فان
اعطى كل شيء حقه فما قيل انه لا معنى لاعطاء التأليف بين التماثل والتداخل مبني على الغفلة عن هذا المراد والله اعلم بمرام العباد
رابعا انه افاد مستند الزمان فيه اي في مؤلف النسب اشارة الى النسبة المؤلفة لارباب الهندسة وهي عبارة عن النسبة المركبة من النسب
وليس مراده انه نسبة مركبة بل التي بينها وبعدها من غير فصل ولذا عرفها باللام فما توهم ان هذا التعريف للنسبة المؤلفة غير صحيح فان نسبة مجموع
الاثنين والثلثة الى الثلثة مثل وثلثان وهي مركبة من نسبتين اي المثل والثلثين مع انها ليست نسبة مؤلفة في اصطلاحهم مبني على عدم فهم المرام
وخامسا ان الفاضل العلامة نقل في تفسير تلك النسبة من حاشية الاصول من نسخة ثابت المؤلف من النسب هي الحاصلة من تضعيف بعض اقدار
تلك النسب من الناس من قال هذه العبارة غلط والصحيح من تضعيف بعض اقدار تلك النسب ببعض على ما في نسخ الكتاب والا فلا يحصل المعنى
انتهى **اقول** لعله يذكر اللفظ بمعنى لكفى القرينة لفهم في امثال هذه المقامات كما لا يخفى على من اعتاد بفهم المطالب من العبارات على ان تلك
العبارة منقولة عن النسخة التي وجدتها كذلك واما سادسا فلان الحبر العلامة والمفتي الفهامة وذكر تركيب النسبة التي ترجع الى المضاعفات

[illegible] لا يحتمل تركيب النسبة في بيان النسبة المتوقفة المصطلحة لارباب الهندسة فان تركيب النسبة
عند بعض آخر واصطلاح [illegible] لا يلتفت اليه وانما قلنا ترجع اليها وكأنها نوع منها لما قال السيد الهاشمي في شرح الاصول من المقالة
السادسة تركيب النسبة هو اخذ نسبة مجموع المقدم والتالي الى التالي وسيأتي انه لو كان ذلك اتفاقا ونسبة فبعد التركيب ايضا متناسبة مثلا
۲ و ۳ كنسبة ۴ و ۶ فنسبة ۵ و ۳ كنسبة ۱۰ و ۶ وقال في السادسة في بيان المؤلفة فان قلت سيصرح المحرر بان التاليف قد يكون من نسبتين في حدود
الاربعة كما ذكرنا قلت هذا تصوير التاليف في صورة ثلثة حدود وليس تعريفا جامعا والمقصود التنبيه على ان التاليف من نسبتين في حدود اربعة
يستلزم [illegible] الى الثلثة كما سيجيء في آخر هذا الصدد لانه لو لم [illegible] لم يمكن تاليفها مثلا اريد تاليف نسبة الاثنين الى الاربعة ونسبة الثلثة الى الستة فليس
هناك حد مشترك فالمراد بان تبدل الحدود ويرجع الى الواحد والاثنين والاربعة فيرجع الى نسبة الواحد الى قدر تلك النسبة المؤلفة المستخرج من
ضرب الاقدار وبالجملة التعبير عن النسبة المؤلفة من تلك النسب بنسبة الواحد الى قدر تلك المؤلفة مستلزم لجعل الحد الاوسط مشتركة فحينئذ [illegible]
رجعت المقادير الاربعة الى ثلثة انتهى اما ما سعاه الاستاذ العلام نقل كلام الشيخ هكذا واذا كانت ثلثة مقادير [illegible] الخ [illegible]
على نسبة ولا شك ان هذه العبارة صحيحة من حيث التركيب عند من هو سليقي في العلوم فلا يتوجه ما توهم الصحيح في نسخ الشفاء هكذا [illegible] اذا كانت اربعة [illegible]
هذه العبارة صحيحة لا يستلزم تغليط تلك [illegible] كونها في ما رآه من نسخ لا يستلزم انتفاءها تلك عن نسخ اخرى مع ان النقل بالحروف المخصوصة [illegible]
والحق ان مثال تلك الاعتراضات لا يليق [illegible] بما المتوهم واما ثالثا فان في تلك العلام [illegible] فبعد كرر تركيب النسبة وقد منع ما قال الشيخ اي [illegible] النسبة [illegible]
قد عرفت حال تركيب النسبة بالنسبة التاليفية فظهر لك [illegible] فلا يرد ان تركيب النسبة ليس قريبا مما قال الشيخ واما رابعا فان في تلك البحر العلام [illegible] قول
الشيخ ومحصله ما قال الشيرازي في [illegible] التاج اه وقول الشيرازي [illegible] الكان مثالا لما عرفه الشيخ لكن لما تقرر ان عوامض الرياضي [illegible] ولا يتحقق الا بالتصوير
والتمثيل اطلق عليه المحصل مع ان التعريف ايضا يكون بالمثال فلا يتوهم انه لا يقال للمثال انه محصل للقاعدة واما خامسا فان [illegible] البحر العلام [illegible]
[illegible] التاج هذا المثبت معنى نسبت [illegible] وقد كانت عبارته هكذا اثبت معنى [illegible] ولما كان لفظا [illegible] لا يحصل المعنى [illegible]
اذ الناقل لا يجب عليه الاتيان بجميع الالفاظ المنقول عنه فان النقل [illegible] بكلام الغير بحسب المعنى منظهر به قول الغير فلا يرد ان الصحيح من عبارة [illegible] التاج هكذا
معنى [illegible] وجدت [illegible] ناقل اللفظ [illegible] ما جاء [illegible] ذلك العلامة [illegible] بعد قول الشيرازي [illegible] ما قال المحرر الذي هو [illegible] الناس من توهم انه ليس كذلك بل [illegible]
ولم يدر ان [illegible] في [illegible] ولم يرد [illegible] اقاد [illegible] كل متجانسين [illegible] خطين [illegible] وهذا التعميم ليس بمصرح في كلام الشيرازي وايضا افاد ان
النسبة [illegible] بسيطة ولم يذكره الشيرازي [illegible] التحاد في [illegible] المعنى [illegible] واما ثاني عشر ان الاستاذ العلامة افاد بعد نقل كلام المحرر [illegible] ما قال
الشيخ وتوهم بعض الناس ان ما قال الشيخ هو ما قال المحرر ودفع ذلك [illegible] انه ان اراد بالاتحاد مآلا فهو عين المرام اذ هو المعنى بقرب الكلام
وان اراد ان المفهومين [illegible] ان [illegible] المحرر صرح [illegible] قدر نسبة في قدر نسبة اخرى واين هذا من مفهوم كلام الشيخ واذا
[illegible] الشيرازي في بيان التحصيل [illegible]